بحث

التجربة التركية وتطوراتها

مركز بحوث للدراسات
2011

مركز بحوث للدراسات
Bhooth Centre for Studies

الفهرس

الفهرس ٢
أهداف البحث: ٣
أولا: المقدمة ٣
ثانيا: تعريفات البحث ٥
ثالثا:نبذة تاريخية\جيوسياسية مختصرة(تركيا ما قبل ١٩٢٣م) ٦
رابعا: تاريخ تركيا المعاصر ٩
الخريطة الحزبية التركية ١٢
المراحل السياسية وتناوب الأحزاب على إدارة البلاد ١٧
خامسا: الصحوة الإسلامية التركية، ومظاهرها ٢٣
سادسا: السياسات الخارجية التركية ٢٦
سابعا: التجربة الإسلامية السياسية في تركيا ٣٤
التجربة الإسلامية للحكم في تركيا(حزب العدالة والتنمية)، مقابل نموذج الحكم
الإسلامي(التقليدي) ٣٧
ثامنا: خصوصية التجربة الإسلامية التركية (مقارنة بين التجربة التركية ونظيراتها في دول المنطقة)
..... ٣٩
مقارنة الحركة الإسلامية التركية بالحركات الإسلامية الأخرى ٤٣
آفاق ومستقبل التجربة الإسلامية التركية ٤٦
تاسعا: الدور الحالي لتركيا في المنطقة ٥١
الوساطة التركية بين الإخوان المسلمين والحكومة السورية ٥٣
عاشرا: النتائج والتوصيات ٥٥
الخاتمة ٥٧

أهداف البحث:

- استعراض تاريخ الحياة السياسية لتركيا المعاصرة

التعرف إلى خلفية الحياة السياسية في تركيا الحديثة

البحث في خصوصية تجربة الحركة الإسلامية في تركيا وتطوراتها في ظل دولة علمانية

البحث في التجربة الإسلامية في الحكم في تركيا

- مقارنة بين التجربة الإسلامية في تركية والتجارب الإسلامية الأخرى في المنطقة
- تقييم تجربة الحركة الإسلامية في تركيا عوامل نجاحها والتحديات التي تواجهها

البحث في آفاق التجربة الإسلامية التركية

استعراض الدور الحالي لتركيا في المنقطة

البحث في كيفية الاستفادة من النموذج التركي في تطوير عمل الحركات الإسلامية

أولا: المقدمة

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات نشطة على مستوى القوى الإقليمية والأدوار الاستراتيجية للدول والأنظمة في إدارة القضايا الإقليمية والتأثير في مساراتها واكتساب أهمية وحضور لدى المجتمع الدولي وفي هذا السياق نجد نموذج تركيا العدالة والتنمية يحقق تناميا ملحوظا وانتقالات مثيرة للإعجاب على صعيد الداخل والخارج على حد سواء، فالنجاح الاقتصادي الذي حققه حزب العدالة والتنمية بعد توليه الحكم وفي فترة زمنية قصيرة نسبيا يعد من أهم الإنجازات الداخلية والتي لابد من الوقوف عندها طويلا وتأملها، كما أن علاقاتها الإقليمية والدولية التي تتسم في هذه المرحلة بالودية أو على أقل تقدير بعدم التصعيد، مكنتها من أن تصبح مؤهلة لأداء أدوار استراتيجية مهمة في المنطقة كونها غير خاضعة لضغوطات وإشكاليات الصراعات مع الدول الأخرى، إذ أن تحرر تركيا من مشكلاتها الإقليمية وأتباعها ما يسميه البعض بسياسة "التصفير" أي الرجوع بالعلاقات إلى نقطة الصفر يجعلها محط أنظار القوى الدولية والإقليمية للتدخل في أي منجز سياسي على مستوى الشرق الأوسط، إذ أن تركيا أصبحت من اللاعبين الأساسيين ويرجح بعض الخبراء السياسيين أنها القوى المرشحة لقيادة المنطقة في المستقبل القريب، ويتجاوزون ذلك لاستشراف انتقالها إلى مصاف القوى الدولية خلال مدى زمني أبعد إذا ما بقيت محافظة على أدائها في الشؤون الداخلية والخارجية على نفس الوتيرة

وفي هذا البحث، الذي يدور حول التجربة التركية وتطوراتها، سيتم تناول نبذة جيوسياسية وتاريخية مختصرة عن تركيا ما قبل إلغاء الخلافة(١٩٢٣م) حيث ستكون توطئة لدارسة التجربة التركية الحديثة التي سيتم الدخول إليها عن طريق تناول شخصية مصطفى كمال أتاتورك والتحول الذي أحدثه في التاريخ المعاصر لتركيا حيث ألغى الخلافة العثمانية وأعلن الجمهورية التركية حسب النموذج الأوربي ثم استعراض الخريطة الحزبية وأهم الأحزاب النشطة على الساحة السياسية في تركيا، ومناقشة المراحل السياسية وتناوب الأحزاب على إدارة البلاد، ومقارنة حكم العلمانيين

ممثلين بحزبي الشعب والوطن الام وحكم التيار الإسلامي ممثلا بحزبي السلامة والعدالة، وممارسات كل من التيارين في حكم في البلاد ونتائجها على واقع الدولة التركية وبعد ذلك سيتم تناول الصحوة الإسلامية في تركيا ومظاهرها المتمثلة بالأحزاب والشيوخ والتيار الصوفي وأربكان وحزب السلامة ومدارس الأئمة والخطباء وسيتطرق البحث بعد ذلك للسياسات الخارجية التركية الإقليمية منها والدولية ومن ثم سيتم مناقشة تناول الموضوع الأهم بالنسبة لهذا البحث وهو التجربة الإسلامية السياسية في تركيا من حيث مسيرة الحركة الإسلامية، وأيضا مقارنتها بنموذج الحكم الإسلامي التقليدي، ومناقشة الأساليب والسياسات التي تتبعها الحركة في التواصل مع الآخر والحفاظ على ثوابتها في نفس الوقت ثم سيتم التطرق بشكل لخصوصية التجربة الإسلامية التركية ومقارنتها مع مثيلاتها في المنطقة على مستويين الأول مقارنتها بتجارب الحركات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم في الدول الأخرى، والثاني مقارنة الحركة الإسلامية التركية بالحركات الإسلامية الأخرى كالإخوان المسلمين، والتبليغ والصوفية ويأتي بعد ذلك مناقشة آفاق ومستقبل التجربة الإسلامية التركية، من حيث التحديات وعوامل النجاح وأخيرا استعراض الدور الحالي لتركيا في المنطقة على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، ودورها في العراق، وفيما يخص مستجدات الوساطة التركية بين السلطة في سورية وجماعة الإخوان المسلمين في سورية

ثانيا: تعريفات البحث

الإسلام السياسي: مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره "نظاما سياسيا للحكم"[١]

الماسونية: "لغة معناها البناءون الأحرار، وهي في الاصطلاح منظمة يهودية سرية هدامة، إرهابية غامضة، محكمة التنظيم تهدف إلى ضمان سيطرة اليهود على العالم وتدعو إلى الإلحاد والإباحية والفساد، وتتسترتحت شعارات خداعة" [٢]

العلمانية : "اصطلاحافصل الدين والمعتقدات الدينية عن السياسة والحياة العامة" [٣]

ولاية الفقيه: "مصطلح ديني موجود في الفقه الشيعي حيث يعتبرها فقهاء ولاية وحاكمية الفقيه الجامع للشرائط في عصر غيبة الإمام الحجة، حيث ينوب الولي الفقيه عن الإمام الغائب في قيادة الأمة وإقامة حكم الله على الأرض " [٤]

---

[١] إسلام سياسي، ويكيبيديا

[٢] http://www.oboody.com/mychoice/19.htm

[٣] علمانية، ويكيبيديا

[٤] ولاية الفقيه، ويكيبيديا

ثالثا:نبذة تاريخية\جيوسياسية مختصرة(تركيا ما قبل ١٩٢٣م)

أصل العثمانيين يعود إلى أحد القبائل التركي وكانت تسمى(قابي)، والتي هاجرت من أواسط آسيا باتجاه الغرب تحت قيادة (أرطغرل) الذي ساند السلطان علاء الدين الأول(سلطان دولة الروم السلاجقة) ضد أعدائه فانتصر على عليهم عام ١٢٣٢م وأعطى لأرطغرل منطقة في الأناضول واقعة على الحدود مع البيزنطيين وصار أرطغرل يهاجم ممتلكات البيزنطيين التي في الأناضول ويضمها إلى مدينتهوبعد وفاته تسلم الحكم ابنه عثمان الذي سميت الدولة العثمانية نسبة إليه، وتابع عثمان مسيرة والده معاونا السلطان علاء الدين وبعد قتل السلطان السلجوقي وسقوط دولته بسبب التتار، بايع الناس عثمان،فكان حاكما عادلا وقائدا حقق انتصارات عديدة على البيزنطيين وأصبحت الدولة مستقلة تماما في عهدهوكانت تلك بداية ظهور الدولة العثمانية، وبدأت بعد ذلك بالنماء والازدهار وحققت انجازات رائعة أهمها الفتوحات الإسلامية وتنظيم الدولة والانتقال بها إلى مرحلة الخلافة، ويعود ذلك النجاح الذي حققته الدولة العثمانية إلى عدة عوامل أهمها قوة الإيمان بالله التي كانت تميز مؤسسي الدولة وسلاطينها محمد الفاتح الذي قام بفتح القسطنطينية والسلطان بايزيد الثاني الذي اشتهر بورعه وإيمانه كما أن الجهاد في سبيل الله كان أحد العوامل التي دعمت الدولة، إذ أن الدولة العثمانية نشأت مبنية على الجهاد وموقعها على الحدود بين العالمين المسيحي والإسلامي جعل منها في تلك الفترة جبهة مهمة ومنطقة مواجهات نشطةلذلك نجد أن الجيش احتل مكانة مهمة جدا في حياة الدولة إذ تم استخدامه للحكم وللحرب، فقد كانت الحكومة العثمانية تمثل الجيش أيضا ويعود الفضل في تأسيس الجيش العثماني الإسلامي إلى أورخان بن عثمان، ويقال أن الجيش العثماني هو أول جيش نظامي في تاريخ العالم

واتسعت رقعة الدولة في عهد أورخان بشكل كبير إذ وصلت إلى أكثر من أربعة أضعاف مساحتها عندما استلمها من والده، فقد ازدادات من ١٦٠٠٠كم٢ إلى ٩٥٠٠٠كم٢نهاية عهدهوقد ظهرت فرقة الإنكشارية في عهده أيضا وهي فرقة من المشاة لها امتيازات خاصة ومدربة تدريبا خاصا، وكانت تعتبر من أهم عناصر الجيش العثماني، واستمرت في عهد مراد الأول، كما ازدادت مكانتهم في عهد محمد الفاتح الذي تميز عهده بالاهتمام أكثر فأكثر بكل ما يتعلق بأمور الجيش، وتطورت في زمنه الجامعات العسكرية

وثالث العوامل التي زادت من قوة الدولة العثمانية هو الاهتمام بالعلم والعلماء، فقد كان الولاة والسلاطين حريصين على التعلم وتربية شعبهم على طلب العلم، إذ كان إلى جانب الجامعات العسكرية معاهد متخصصة في العلوم الأخرى، وكان للعلماء مكانة متميزة في الدولة

كما أن العدل الذي تميز به الحكم في الدولة العثمانية كان من أهم الركائز والعوامل التي ساعدت على استقرار الدولة وتلاحم شعبها واتساع مساحتها وعدم وجود خلاف حول السلاطين وطبيعة الحكم خلال فترة قوة الدولة العثمانية

وكان نتاج هذه القوة إنجازات عظيمة كان لها أثر كبير في دعم الوجود الإسلامي وتحقيق العزة للمسلمين، ومن هذه الانجازات فتح القسطنطينية التي تحتل مكانا مميزا على مستوى عالمي، إذ أن فتحها كان بمثابة فتح بوابة لدخول الإسلام بقوة إلى أوروبا ويعتبر من الاحداث التاريخية التي يرى فيها بعض المؤرخين الأوربيين نهاية للعصور الوسطى وبداية العصور الحديثةكما أن توسيع رقعة الدولة العثمانية وزيادة أعداد الداخلين في الإسلام كان من الإنجازات المهمة في تلك الفترة إذ وصلت مساحة الدولة العثمانية في عهد مراد الأول ابن أورخان إلى ٥٠٠٠٠٠ كم٢ بما معناه أنها تضاعفت خمسة أضعاف عما كانت عليه في عهد والده

ولكن الدولة تعرضت للضعف الشديد في عهد بايزيد بسبب هزيمة الجيش العثماني أمام قوات تيمورلنك عام ١٤٠٢ولكن استطاع أحد أبناء بايزيد الأول وهو السلطان محمد الأول أن ينشل الدولة ويرجعها لمسار القوة الذي استمر بعد ذلك ما يزيد عن مئة عام واستمرت الفتوحات والتوسعات وأصبحت الدولة العثمانية مركز القوة الإسلامية

وفي عهد سليم الأول تم فتح العراق(١٥١٤م)وكل بلاد الشام بما فيها فلسطين، ومصر، وجزيرة العرب والحجاز، وأذربيجان بعد أن انتصر الجيش العثماني على الصفويين في معركة جالديرانوواصل ابنه فتح البلقان ثم حاصر فيينا وفتح اليمن، وسيطر على الساحل الصومالي والجزائر وتونس وليبيافصارت الامبراطورية العثمانية تهيمن على غالبية ما يسمى اليوم بالعالم العربي ما عدا وسط الجزيرة ومراكش وعمان، إضافة سيطرتها على مناطق في وسط آسيا وجنوب شرق أوروباوكان عهد السلطان سليمان القانوني العهد الذهبي للدولة العثمانية إذ أنها توسعت في ثلاث قارات

إن هذا التوسع والفتوحات والقوة التي تميزت بها الدولة العثمانية مهد الطريق أمامها لانتقالها من مرحلة الدولة إلى مرحلة الخلافة[٥] إذ يقال أن فتح مصر وهزيمة المماليك على أيدي الجيش العثماني هي السبب في انتقال الخلافة، إذ أن السلطان سليم الأول عندما دخل إلى مصر وجد فيها آخر الخلفاء العباسيين المتوكل على الله الثالث، وهو من أفراد أسرة الخليفة المستعصم الذين هربوا إلى مصر بعد مقتل الخليفة والقضاء على الخلافة العباسية في بغداد(٦٥٦هـ)وقام سليم الأول بأخذ الخليفة المتوكل معه إلى اسلام بول(استانبول) لكي يتنازل عن الخلافة ويسلمه الراية وهو ما حصل بالفعل (عام٩٢٥هـ/١٥١٨م) [٦]

ولكن الخلافة العثمانية بعد فترة قصير بدأت بالضعف والتراجع، فمرت بعدة مراحل أدت إلى سقوطها في نهاية المطاف، فالمرحلة الأولى والتي سميت مرحلة الضعف الطويلة(٩٧٤هـ حتى ١١٧١هـ) "وكانت السمة الغالبة لهذه المرحلة الطويلة (قرابة قرنين من الزمان) سيطرة قادة الجنود الإنكشارية على مقاليد الأمور، وامتداد أيديهم إلى الخلفاء بالعزل والتولية وحتى القتل، وقد قويت شوكتهم وكثرت ثوراتهم، وفسدت أخلاقهم بشدة، وأصبح بأسهم على الأمة بدلا من عدوها،

[٥] أنظر قصة الخلافة العثمانية، http://forum.stop55.com/177129.html

[٦] أنظر دولة الخلافة العثمانية، موسوعة الأسرة المسلمة، http://islam.aljayyash.net/encyclopedia/book-6-64

واتصفت هذه المرحلة بانحسار المد الجهادي في أوروبا، وظهور عدد من القوى الجديدة مثل روسيا والنمسا اللتين حملتا لواء محاربة الدولة العثمانية بصورة شبه دائمة، واتصفت هذه المرحلة أيضا بكثرة الاتفاقيات مع الدول الأجنبية، والتي أصبحت قيدا ثقيلا بعد ذلك على الدولة العثمانية، كما كثرت الثورات الداخلية من ولاة الأقاليم الذين شعروا بضعف قبضة الخلافة عليهم، فثاروا بغية الاستقلال بما تحت أيديهم[٧]" ولكن ما ساعد على بقاء الدولة واستمرارها هو وجود رجال أقوياء مخلصين في مناصب مهمة في الدولةواستمرت بعد ذلك الدولة بالتراجع حيث مرت بمرحلة الانحطاط والتراجع (١١٧١هـ - ١٣٢٧هـ)، وقد مر على الخلافة تسعة خلفاء كان آخرهم السلطان عبد الحميد الثاني واتسمت هذه المرحلة بتحالف القوى الصليبية ضد الدولة العثمانية، والغزو الفكري في دخول أفكار الماسونية والعلمانية والقومية إلى البلاد التي كانت تابعة للدولة العثمانية، وانتشار الفتن الطائفية والعرقية، وظهور الدعوات السلفية وطرح نفسها على أنها المنقذ للمسلمين من حالة التدهور التي وصلوا إليهاكما ضاعت أجزاء من الدولة العثمانية في آسيا لصالح الروس،وبدأت القومية التركية تظهر على السطح مقابلها ظهرت القومية العربية وكان ذلك تمهيدا لظهور حركة الاتحاد والترقي تزامنا بدء اليهود تنفيذ مشروعهم لاغتصاب فلسطين ومفاوضاتهم مع السلطان عبد الحميد الذي لم يقبل بأن يستجيب لهم، فما كان منهم إلا تآمروا عليه حتى عزلوهوفي المرحلة التالية التي امتدت من سنة ١٣٢٨هـ حتى سنة ١٣٤٠هـ، اتسمت بسيطرة حركة الاتحاد والترقي الماسونية وبالتآمر على دولة الخلافة العثمانية وتنفيذ المخططات الطامعة في ولاياتها، إذ خسرت الدولة ولا ياتها في كل من العراق والبلقان والشام وأفريقيا، ثم دخلت الحرب العالمية الأولى، واستنزفت وخسرت مئات الالاف من جنود الجيش العثماني إضافة إلى احتلال بريطانيا فلسطين تمهيدا لمنحها لليهودأما مرحلة سقوط الخلافة فلم تستمر إلا خلال عامين(١٣٤٠هـ - ١٣٤٢هـ(قام خلالها مصطفى كمال أتاتورك بإسقاط الخلافة العثمانية الإسلاميةوإعلان قيام الجمهورية التركية القائمة على المبادئ العلمانية الغربية٢٧ رجب ١٣٤٣هـ -٣ مارس ١٩٢٤م)، ومحاربة كل مظاهر الإسلام في الدولة[٨]

---

[٧] سقوط الخلافة العثمانية، موقع مفكرة الإسلام.-http://www.islammemo.cc/zakera/methl-haza-elyawm/2010/07/08/103229.html

[٨] أنظر المرجع السابق(سقوط الخلافة العثمانية).

مصطفى كمال أتاتورك ونقطة التحول في تاريخ تركيا:

ولد مصطفى علي رضا عام ١٨٨١م في مدينة سالونيك اليونانية التي كانت وقتها تابعة للدولة العثمانية، وكان أبوه موظفا بسيطا، أدخله مدرسة دينية في البداية ثم ارتاد مدارس حديثة إلى أن التحق بالمدرسة العسكرية العليا وهو في سن صغير، وقد لقبه هناك أحد مدرسيه ب"كمال" فأصبح يدعى مصطفى كمال وبعد أن تخرج ١٩٠٥م برتبة نقيب خاض حروبا عدة في الجيش العثماني قبل أن تشارك الدولة العثمانية بالحرب العالمية الأولى حين ظهر مصطفى كمال أتاتورك كقائد عسكري متميز وترفع إلى رتبة جنرال عام١٩١٦م وكان عمره ٣٥سنة[٩]

وبعد مشاركة الدولة العثمانية بالحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا وانهزامها وقيام الحلفاء بالاستيلاء على الأراضي التابعة للدولة العثمانية، سطع نجم مصطفى كمال إذ بدأ بإحداث تغييرات على أكثر من مستوى، فقام بتغيير نظام الحكم وتغيير البيئة الاجتماعية والثقافية وذلك باتخاذ الغرب نموذجا يحاكيه في جميع المجالات مما حول تركية إلى دولة تابعة للغرب ومقلدة له[١٠]

وكان سبب تميز أتاتورك ولفت النظر إليه في بداية الأمر هي براعته العسكرية في ميدان القتال وقدرته على وضع الخطط الحربية وتنفيذها، فقد كانت الدولة تبتعثه إلى المناطق الساخنة وللمهمات التي تحتاج إلى قدرات خاصة وذكاء عسكري، فقد أرسل إلى ليبيا ليساعد في مقاومة وردع الغزو الإيطالي عام ١٩١١م، وشارك مصطفى كمال في معركة استرداد(أدرنة)وحين قررت الدولة العثمانية دخول الحرب إلى جانب الألمان عارض مصطفى كمال الفكرةكما ظهرت براعته جلية في معارك مضائق الدردنيل، وفي المعركة التي أنقذت العاصمة استنبول ومنعت الحلفاء من دخلوها قبل هدنة مونروإضافة إلى دوره في مواجهة جيوش الروس التي كانت تهدد أرضروم ودحر القوات المعادية وأنقذ الأراضي التابعة للدولة العثمانيةوفي سنة ١٩١٦م يترقى إلى رتبة باشا(جنرال) كما ذكرنا سابقا وتصبح القيادة حريصة على إرساله إلى الجبهات التي تصاب بنكسة في مواجهة قوات الحلفاءوفي أواخر عام ١٩١٧م تم تعيين مصطفى كمال نائبا لقائد الجيش الذي كانت فرقته تابعة له، ولكن كانت حينها أمور الحرب محسومة ولم يعد بالإمكان إنقاذ الحجاز أو غيرها، فالحلفاء كانوا في حالة تقدم والألمان يتقهقرون في الجبهاتوعندما استلم السلطان وحيد الدين السلطنة والذي كان تربطه بأتاتورك علاقة صداقة، تم تعيين مصطفى كمال قائدا للجيش السابعوبينما كان مصطفى كمال يقوم بإعداد خط دفاعي بالقرب من حلب، تم إعلان الهدنة وطلب منه التراجع وتسليم الاسكندرون، ومع أنه حاول التمرد وعرقلة تنفيذ ذلك إلا أن الحكومة آنذاك إلا أن الحكومة أعلنت حل الجيش السابع واستدعت مصطفى كمال أتاتورك إلى استانبول

---

[٩] أنظر "مصطفى كمال أتاتورك"، تركيا..صراع الهوية، ملفات خاصة، المعرفة، الجزيرة نت http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D7EB56FF-8B37-4A2E-8DFD-C6379E5D85B1.htm

[١٠] أنظر محمد طه الجاسر، تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب،ص١٧٢-١٧٤، ٢٠٠٢،دار الفكر

وبقي هناك ولم تتوقف محاولاته في الذهاب بمهمة إلى الأناضول حيث القوات العثمانية المتوزعة في أكثر من مكان، ولكن بدل إرساله إلى استانبول تم تعيينه قائدا للقوات التركية شمال الموصل بطلب من الجنرال الإنجليزي اللنبي وهو ما يعتبره الكثيرون أنه دليل واضح على تعاون أتاتورك مع الإنجليز في هذه المرحلة وفي المراحل اللاحقة وبعد إعلان هدنة مونرو التي نصت على بقاء القوات من كلا الجانبين بالبقاء في الأماكن التي وصلت إليها وتمكن الإنجليز من إبعاد القوات التركية كليا عن منطقة الموصل حاول أتاتورك مرة أخرى أن يتم نقله إلى الأناضول وهو ما حصل فعلا عندما بعثه السلطان وحيد الدين في مهمة إلى الأناضول بهدف إنقاذ الدولة كما قال له السلطان، وكما فسرها أتاتورك بأنها للقضاء على المتمردين الذين يهددون الدولة والخلفاء، ويفسرها أخرون بأنها كانت دعوة مبطنة من السلطان إلى أتاتورك كي يحرر البلاد من الاحتلال فإن كان السلطان يريد منه أن يحرر البلاد ويبقى مخلصا للسلطنة، فإن الحلفاء كان ورا يريدون منه القضاء على الثورات التي كانت موجهة ضدهم، في حين أن أتاتورك كان يريد التحرير إضافة إلى القضاء على السلطنة حتى لو كان ذلك عن طريق التفاوض مع الإنجليز وبالفعل فقد خاب أمل السلطان بأتورك عندما طلب منه التنازل عن سلطاته والبقاء كخليفة فقط فرفض ذلك

يصل مصطفى كمال إلى طامسون ليبدأ نشاطه في الوصول إلى السلطة من هناك، وحرص على أمرين أساسين، أولهما: أن يظهر كرجل ملتزم بالدين الإسلامي وذلك لعلمه أن تاريخ الدولة العثمانية وعقيده شعبها لا تؤمن بالتحرر بغير الإسلام وثانيهما: أنه دعى قادة الحركات الثورية التحررية التي ظهرت قبل وصوله والتفاهم معهم لتوحيد الجهود، مما دعم أتاتورك وزاد في فرص نجاح انقلابه

وفي ١٣ تموز من العام ١٩١٩م دعت قيادة الانقلاب إلى مؤتمر أرضروم نسبة إلى البلدة التي انعقد فيها، وكان المدعوون من الوجهاء والعلماء والزعماء من مختلف مناطق تركيا ومن مختلف القوميات وتم في ذلك المؤتمر اتخاذ قرارات اعتبرت بمثابة ميثاق وطني تأسيسي، وأيضا تم وضع الأسس للعمل المنظم لإقامة مجلس الأمة، وتأليف حكومة تحت إشراف وسيطرة أتاتورك وبعد أن اطمأن أتاتورك بأن الشعب واثق بقيادته، صرح ودعى إلى تنفيذ العصيان ضد الحكومة العثمانية الي كانت تحت سيطرة الاحتلال ولكن دون أن ينفي ولاءه للخلافة العثمانية يقينا منه أن الشعب لن يؤيده فيما فيه خلاف لعقيدته الإسلامية الراسخة وبعد ذلك تم تشكيل مجلس الأمة التركي الأول وكان أعضائه خليطا من المؤيدين لأتاتورك من زعماء ورؤساء بلديات وقادة عسكريين وولاة ورؤساء بلديات، ووجهت الدعوة لهم لافتتاحه في يوم ٢٣نيسان لعام ١٩٢٠م، وبطريقة تنسجم مع نفاق أتاتورك لشعبه فقد جاء الافتتاح عقب صلاة الجمعة وسبقه تلاوة إعلان تلاوة القرآن والبخاري والشريف في جميع مناطق الدولة، وظل على حالة التظاهر بالحفاظ على الدين الإسلامي، ولم تتكشف نواياه الحقيقية إلا بعد مدة وقد عمل أتاتورك على تطويع المجلس له ومصادرة مظاهر الديموقراطية التي من المفترض أن يتمتع بها، ولم يهمل مصطفى كمال أثناء ذلك أن يدعم قوته العسكرية فعقليته العسكرية أدركت أن الحماسة وتعبئة الشعب لا تكفي وحدها للتمكن

من السلطة وقام بعدة حروب لاستعادة مناطق محتلة من الدولة العثمانية ومن أشهرها حروبه ضد اليونانيين وأهمها معركة أينونو التي أنهت دور القوات الشعبية، وحققت استقرار تشكيل سلطة المجلي النيبابي، وأثناء ذلك استغل أتاتورك إعلان حكومة استنبول التي كانت خاضعة لسلطة الاحتلال الفتوى التي تحرم المحاربين ضد اليونانيين من شرف أن يكونوا شهداء، فقطع مصطفى كمال علاقاته وتوقف عن أية مساومة مع الباب العالي، وبذلك أصبح الرئيس الفعلي للدولة، وقام بعد ذلك مباشرة بإصدار الدستور في ٢٠ يناير ١٩٢١م[١١]

وفي نفس العام أرسل مصطفى كمال مبعوثه إلى بريطانيا كي يتفاوض مع الإنجليز على استقلال تركيا وفي منتصف أكتوبر أصبحت أنقرة عاصمة الدولة التركية الحديثة وفي ٢٩ أكتوبر أعلنت الجمهورية وأنتخب مصطفى كمال أتاتورك بالإجماع رئيسا للجمهورية

في ٣ مارس١٩٢٤م ألغى مصطفى كمال الخلافة العثمانية، وطرد الخليفة وأسرته من البلاد، وألغى وزارتي الأوقاف والمحاكم الشرعية، وحول المدارس الدينية إلى مدنية، وأعلن أن تركيا دولة علمانية، واستخدم الأبجدية اللاتينية في كتابة اللغة التركية بدلا من الأبجدية العربية وخلال الخمسة عشر عام التي أمضاها أتاتورك في الرئاسة أورد نظاما سياسيا وقضائيا جديدا، محى الخلافة وأنهاها وجعل كلا من الحكومة والتعليم علمانيا وحل برلمان إسطنبول المعارض له واستبدله ببرلمان أنقرة في عام ١٩٣٤ عندما تم تبني قانون التسمية أعطاه البرلمان الجديد اسم أتاتورك (أبو الاتراك) [١٢]"

وإن هذه التغيرات ألقت بظلالها على كل المستويات في الدولة التركية الحديثة، فما اعتقد أتاتورك أنها إصلاحات اجتماعية كانت محاولات لنزع هوية المجتمع التركي المسلم ونقل القيم الغربية وإدخالها قسرا في بناء مجتمع أصيل له تاريخه وحضارته الخاصة، وهو ما لم يتقبله الشعب التركي فأتاتورك الذي وصل إلى السلطة مسيجا نفسه بالتدين والولاء للخلافة وللدين الإسلامي تظهر تبعيته للغرب ونفاقه ورياءه وهو ما لا يخفى على وعي الشعوب الأصيلة، وإن هذه التغيرات التي أسس لها أتاتورك مازالت حتى اليوم تتعرض للنقد والاعتراض من قبل المجتمع التركي الذي تدين الغالبية العظمى منه بالدين الإسلامي[١٣]

---

[١١] أنظر المرجع السابق، ص١٨٢-٢١٠

[١٢] مقال"مصطفى كمال أتاتورك"، http://wapedia.mobi/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89_%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%A3%D8%AA%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%83#2.

[١٣] أنظر محمد طه الجاسر، مرجع سابق، ٢٤١-٢٦٦

الخريطة الحزبية التركية

"في تركيا العديد من الأحزاب السياسية التي تطورت على مدى اكثر من ٨٠ عاما من تاريخ إعلان الجمهورية التركية، غير أن هذه الاحزاب خرجت أساسا من رحم تيارين سياسيين كبيرين، هما التيار اليساري والتيار اليميني، حيث كان حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال اتاتورك يقود البلاد منفردا حتى عام ١٩٥٠ وصدور قانون التعددية الحزبية حيث دخل «الحزب الديمقراطي» على الخط بقيادة عدنان مندريس من هنا فقد تتغير الأسماء واليافطات لكن التيارات السياسية والحزبية التركية تعتبر في نهاية المطاف امتدادا لهذين الحزبين واشتقاقات عنهما[١٤]"

وتتلخص الأحزاب التركية بالشكل الآتي:

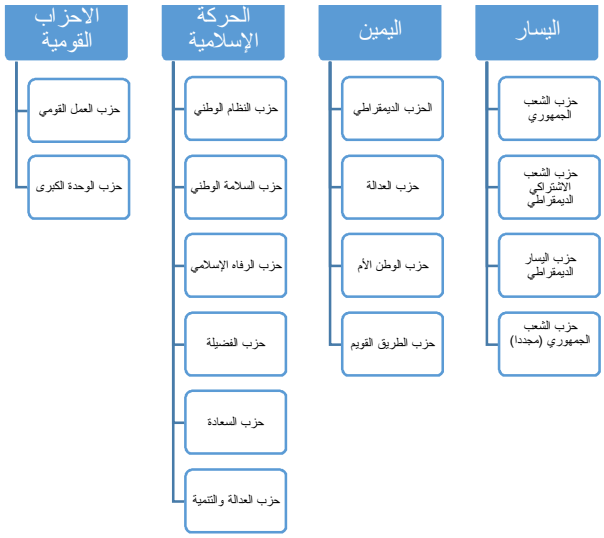

الشكل(١) خارطة الأحزاب التركية

حزب الشعب الجمهوري:

وهو أقدم الاحزاب السياسية التركية، وقد تم إنشاؤه على يد مصطفى كمال أتاتورك عام١٩٢٣م، وتبنى الحزب التوجه اليساري العلماني وقد حكم تركيا منذ عام ١٩٢٣-١٩٥٠م على عهد كل من أتاتورك ومصطفى عصمت إينونو[١٥]

حزب اليسار الديمقراطي:

يعتبر حزب اليسار الديمقراطي امتدادا لحزب الشعب الجمهوري، وهو حزب أتاتوركي متشدد، أسسه مجموعة من السياسيين اليساريين تحت فكرة اليسار الوسط، وقامت بقيادته زوجة بولنت أجاويد حين كان أجاويد مسجونا ومحروما من العمل السياسي، وبعد خروجة تسلم القيادة لحين

---

[١٤] سمير صالحة، الخارطة الحزبية التركية ومواقفها من الأزمة السياسية الحالية.. وأهم وجوهها، جريدة الشرق الأوسط، ٦مايو ٢٠٠٧

[١٥] أنظر(أهم الاحزاب التركية "حزب الشعب الجمهوري" و قائمة رؤساء تركيا)\تركيا
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7#.D8.A7.D9.84.D8.B3.D9.8A.D8.A7.D8.B3.D8.A9

وفاته ومرت على الحزب حركات صعود وهبوط خلال حياته السياسية، وحقق أكبر فوز في عام ١٩٩٩ بحصوله على ٢٢%من مجموع الأصوات[١٦]

الحزب الديمقراطي:

أنشأ بعد صدور قانون التعددية الحزبية ١٩٥٠م بقيادة عدنان مندريس، واستلم الحكومة في تركيا من عام ١٩٥٠-١٩٦٠م وكان رئيس الحكومة آنذاك محمود جلال بايار وقد ترك الحزب موقعه للأحزاب الأخرى من نفس التوجه كحزب العدالة وحزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم[١٧]

حزب العدالة:

وهو الحزب الذي يعتبر امتدادا للحزب الديمقراطي، إذ أنه بعد إعدام مندريس قام أنصاره بتشكيل حزب العدالة، وهو حزب ليبرالي يميل إلى اليمين، إذ أن المسلمون كانوا يلجأون إليه هربا من العلمانية وحزب الشعب وتمكن الحزب من احتلال أول مرتبة أو الثانية من حيث مقاعد البرلمان في عقد الستينيات[١٨]

حزب الوطن الأم:

"حزب سياسي قومي تركي من اليمين الوسط، أسسه تركت أوزال عام ١٩٨٣، في ٥ أيار ٢٠٠٥ اندمج مع حزب الطريق القويم ليشكلا الحزب الديمقراطي التركي[١٩]"وقد تسلم حزب الوطن الأم الحكم في تركيا بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٣م

حزب الطريق القويم:

تشكل الحزب في عام ١٩٨٣م، بزعامة أحمد نصرت طونا، وهو حزب يمثل وسط اليمين مع حزب الوطن الأم، ويعاني من أزمة فقدان الهوية، مما يؤدي إلى أن الأصوات تذهب إلى حزب العدالة والتنمية و حزب العمل القومي والأحزاب الأخرى وعند وفاة تورغوت أوزال استقال سليمان ديميرل (الزعيم الرابع لحزب الطريق القويم) من رئاسة الوزراء وتم انتخابه رئيسا للجمهورية تاركا وراءه تانشو تشيلر لزعامة الحزب وكانت المرة الاولى في تاريخ تركيا استلمت فيها المرأة مقاليد الحكم إذ شاركت تشيلر في الحكومة الائتلافية مع حزب الرفاه كنائبة لرئيس الوزراء ووزيرة للشؤون الخارجية[٢٠]

---

[١٦] أنظر سمير صالحة، مرجع سابق.

[١٧] أنظر المرجع السابق.

[١٨] أنظر مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، ص ١٨٧-١٨٨

[١٩] http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85

[٢٠] أنظر"حزب الطريق القويم"، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F2626F7C-338C-4472-A325-607D0253EFC0.htm

حزب النظام الوطني:

تأسس عام ١٩٧٠م على يد زعيمه نجم الدين أربكان الذي يعتبر من أعلام الحركة الإسلامية في تركيا، وقد جعل الشهادة شعارا للحزب(على شكل يد ترفع السبابة)وهو حزب إسلامي خالص، وقد نشط الحزب ولاقى نجاحا كبيرا في تركيا، وأحدث اضطرابا في الحياة السياسية وانتشرت أفكار الحزب وزاد أتباعه، وتكثفت نشاطاته حتى شملت أغلبية المناطق التركية، ولكن الحكومة آنذاك شعرت بالخطر المحدق بها من جانب الحزب وزعيمه، فلفقت قضية وعقدت من أجلها المحكومة وأصدر القرار بإلغاء حزب النظام الوطني ومصادرة الأموال والممتلكات التي تعود إليه بحجة أنه يقوم على مبادئ تخالف الدستور التركي وتعمل على إلغاء العلمانية في تركيا وإقامة حكم إسلامي وحرمت على جميع شخصيات الحزب العمل السياسي بأي شكل وتحت أي مسمى أو حزب آخر لمدة ٥ سنوات وبذلك لم يستمر طويلا فقد كانت الفترة بين تأسيسه وإغلاقه ١٦ شهرا فقط[٢١]

حزب السلامة الوطني:

تأسس حزب السلامة الوطني في ظروف كانت الحياة السياسية في تركيا تعيش أزمات واضطرابات على الصعيد الداخلي والخارجي أيضا، وتم الترخيص لإقامة هذا الحزب في ١١-١٠-١٩٧٢م، وقد عمل الحزب على إنجاز المهمات بسرعة لإحساسهم أنهم على سباق مع الزمن، فهم مهددون كسلفهم (حزب النظام الوطني) بحظر الحزب في أية لحظة، لذلك عملوا على فتح ٤٢ مركزا رئيسا لهم و٣٠٠مركزا فرعيا في مختلف مناطق تركيا خلال الأشهر الأولى، وكثفوا نشاطهم ثم دخلوا الانتخابات وشكل حزب السلامة مع الحزب الجمهوري الحكومة وحظي الحزب ب٧ وزارات من بينها منصب نائب رئيس الوزراء الذي كان من نصيب أربكان زعيم الحزب وقد أثار ائتلاف الحزبين في الحكومة لغطا وضجة في الأوساط الإسلامية في تركيا، فتاريخ العلاقة بين حزب أتاتورك والمسلمين في تركيا لا ينبئ بفرص لغير العداء ومحاولة إلغاء الآخر ولكن عل الرغم من ذلك فقد استطاع حزب السلامة أن يحقق منجزات إيجابية من خلال مشاركته في إدارة البلاد، ويقدم خدمات للمسلمين في تركيا ما كانوا سيحصلون عليها إذا لم يشارك هذا الحزب الإسلامي في السلطة، فقد قاموا بفتح عدد كبير من مدارس الأئمة والخطباء، وقاموا بتحصيل عفو سياسي عن الإسلاميين المساجين، وكان لهم دور كبير في قضية قبر صالح من المنجزات التي جعلت منهم حزبا أكثر خطورة على القوى العلمانية، لذلك بدأت القوى من الخارج والداخل تتربص بالحزب وتحاربه فأسقطت الوزارة، وتم الدعوة لانتخابات مبكرة، تلتها أزمة وزارية اشتركت بعدها ثلاثة أحزب من بينها حزب السلامة بائتلاف وزاري في ١-٨-١٩٧٧، مما حدى بالدول الاستعمارية إلى الطلب صراحة بإقصاء نجم الدين أربكان عن السلطة، وهو ما حصل فعلا وتم تشكيل حكومة أقلية من حزب الشعب في

---

[٢١] أنظر مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا،ص١٦٦-١٨٦

مطلع١٩٧٨م[٢٢] وفي عام ١٩٨٠م تم حظر حزب السلامة الوطني عندما تم حل الأحزاب في تركيا إثر انقلاب الجيش

حزب الرفاه الإسلامي:

وهو امتداد لحزب السلامة الوطني ولكن بمسمى جديد ظهر إلى الساحة السياسية في تركيا عام ١٩٨٣م [٢٣]، واستطاع أن يصل إلى الحكومة عام ١٩٩٦م من خلال نجاحه في الانتخابات التشريعية ووصول أربكان إلى رئاسة الوزراء[٢٤] واستمر الحزب بسياسته التي كان عليها حزب السلامة الوطني، إلى أن استقالت الحكومة استجابة لضغوطات من الجيش عام ١٩٩٧ وتم حل الحزب الذي عاد للظهور لاحقا تحت مسمى جديد هو "الفضيلة"[٢٥]

حزب الفضيلة:

تأسس في ديسمبر١٩٩٨م، وقد فاز الحزب في الانتخابات التركية وشكل الحكومة وترأس الحكومة من جديد نجم الدين أربكان و تم حظر الحزب بتهمة تهديد العلمانية والعمل على تأسيس دولة إسلامية في ٢٠٠١ ، و أصدرت المحكمة الدستورية العليا في أنقرة حكما في٢٢ يونيو ٢٠٠١ بإغلاق الحزب ومنع نشاطه[٢٦]

حزب السعادة:

وهو حزب إسلامي تم تأسيسه عام ٢٠٠١م من الجناح التقليدي لحزب الفضيلة الذي تم حظره [٢٧] ومثل الحزب في بداية تشكيله رؤية وسياسة أربكان، إلا أن الحزب يشهد الآن تحولات هامة على صعيد التجديد، ففي مؤتمر الحزب في ١١-٧-٢٠١٠، بدى واضحا توجه القيادات الجديدة إلى ما يشبه رفع الوصاية الأربكانية عن الحزب والعمل على تحديث سياسة الحزب وكسب الجماهيرية من أجل الاستعداد للانتخابات المقبلة في أواخر في ٢٠١١ [٢٨]

حزب العدالة والتنمية:

تشكل حزب العدالة والتنمية من النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي حلته المحكمة الدستورية التركية في ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠١، وكان اولئك النواب يشكلون جناح

---

[٢٢] أنظر المرجع السابق، ص٢٠٠-٢٢٢

[٢٣] أنظر وجهات نظر، موقع الجزيرة دون نت http://www.aljazeera.net/Mob/Templates/Postings/KnowledgeGateDetailedPage.aspx?GUID=DE731F7A-F077-472D-AB00-A274A8D6D085

[٢٤] أنظر http://www.saaid.net/feraq/mthahb/13.htm

[٢٥] أنظر وجهات نظر، مرجع سابق.

[٢٦] أنظر حزب الفضيلة(تركيا)، ويكيبيديا http://ar.wikipedia.org

[٢٧] أنظر حزب السعادة، ويكيبيديا.

[٢٨] أنظر"الخبير محمد عادل:مؤتمر السعادة ناقوس خطر لحزب أردوغان"، الشروق، وردت في موقع أخبار العالم http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=39257

المجددين في حزب الفضيلة وقد انتخب رجب طيب أردوغان عمدة إسطنبول السابق وأحد البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا أول زعيم للحزب ويشكل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، مع أنه يحرص على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطابه، ولا يفضل أن يعتبر عن نفسه باعتباره حزب إسلامي وهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ويبني سياساته على أساس من التسامح والحوار مع الآخر ولا يعارض العلمانية، كما انه يؤيد انضمام تركيا للاتحاد الأوربي[٢٩] وهو الحزب الحاكم الآن في تركيا

حزب العمل القومي:

تأسس الحزب في ١٩٦٩م، ويعتبر امتدادا للحركة القومية التي بدأت في تركيا وتزعمها ألب أرسلان، إذ أنها أنجبت عدة أحزاب بأسماء مختلفة انتهت إلى مسمى حزب العمل القومي وحصل الحزب على ١٢٩ مقعدا في البرلمان في انتخابات ١٩٩٩ بنسبة ١٩٩% إذ أحرز المركز الثاني بعد حزب اليسار الديمقراطي[٣٠]

حزب الاتحاد الكبير:

"تم تشكيل الحزب في ٢٩ يناير ١٩٩٣، ويعتبر الحزب أحد أجه الحركة القومية المعتدلة التي تتميز بوجهها الإسلامي" [٣١]

---

[٢٩] أنظر"حزب العدالة والتنمية"، الانتخابات التركية واقع يتشكل، ملفات المعرفة، موقع الجزيرة، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/17DB5CE9-300C-4140-B235-B1B2BFD8594E.htm

[٣٠] أنظر "حزب العمل القومي"، الانتخابات التركية..واقع يتشكل، المعرفة، الجزيرة http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A332A525-667D-4292-A2D3-DF56237C0B1D.htm

[٣١] "حزب الاتحاد الكبير"، المعرفة، الجزيرة، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BA6FD0F3-9043-462E-BF9D-64EA9566CE64.htm

المراحل السياسية وتناوب الأحزاب على إدارة البلاد

سنبدأ مناقشة المراحل السياسية لتركيا بدءا من مرحلة ظهور الاتحاد والترقي وخلع السلطان عبد الحميد الثاني انتهاء بما آلت إليه الحياة السياسية الآن مع حزب العدالة والتنمية، فهنالك تقلبات وتحولات مرت على الساحة السياسية التركية داخليا وخارجيا جديرة بالتأمل والمتابعة خصوصا فيما يتعلق بتنامي الحركة الإسلامية

تسلط العسكر وظهور الاتحاد والترقي:

إن الحياة العسكرية في تركيا لها أهمية خاصة، فقد وجدت مع وجود الأتراك قبل ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، ولكنهم حال اعتناقهم الإسلام في القرن العاشر أصبح قتالهم موجها نحو نشر الإسلام، وتوسعت بفضل ذلك رقعة الدولة العثمانية إلى أن آل مآلها للضعف والتراجع واتجهت إدارة الدولة بعد ذلك إلى تحديث الجيش العثماني حسب النموذج الغربي، وأدى تبني الجيش العثماني للمفاهيم الغربية إلى دخوله عالم السياسة وتشكيل رؤى خاصة به مما أدى إلى ظهور تنظيمات عسكرية قامت بانقلاب عسكري على الحكومة العثمانية فيما سمي ب"الاتحاد والترقي" الذي إلى أدى إلى خلع السلطان عبد الحميد الثاني وتولي الانقلابيون إدارة الدولة، فأدخلوها الحرب العالمية الأولى التي انتهت بوقوع الأناضول تحت الاحتلال

ظهور مصطفى كمال أتاتورك و ازدواجية الشخصية العسكرية\السياسية

كانت الهزيمة وما فرضته هدنة موندروس(١٩١٨م) من أوضاع، نقطة تحول في علاقة الجيش التركي بالسياسة، فهروب زعماء الاتحاد والترقي بعد الهزيمة، أدى إلى تلاشي دور الجيش وعودة السلطنة لتحاول استلام إدارة البلاد وتوحيد جهود الجيش والسلطنة لتحرير البلاد

بعد ذلك قام مصطفى كمال أتاتورك بمساعدة قيادات في الجيش بخوض حروب التحرير التي أدت لتحرير الأناضول وإستانبول، وأحدثت حرب الاستقلال هذه تداخلا بين الدور العسكري والسياسي في وظيفة الجيش التركي، الذي كان مرتكزا أساسيا لوصول الكماليين إلى الحكم، واستمرارهم في تمثل هذه الشخصية المزدوجة، فصار الجيش جزء من الحكومة وحاميا لها

وبدأ أتاتورك باستخدام قوة الجيش من أجل تنفيذ مخططاته في تغيير ثقافة المجتمع التركي وتحويل الدولة التركية إلى دولة تابعة للغرب، إلا أن ذلك لم يتحقق كما أراد له أتاتورك تماما بسبب ظهور أصوات معارضة له داخل الجيش وداخل مجلس الأمة مما حدى بأتاتورك أن يتربع في قمة هرم السلطة مع مجموعة من قيادات الجيش ويستأثرون بالقرارات التي تدير البلاد وتوجه الجيش، مما حول الأخير إلى أداة لدعم الثورة الكمالية، وصولا بها إلى ما قام به أتاتورك من إلغاء الخلافة وإنشاء محاكم الاستقلال لتأديب معارضيه ومعاقبتهم وبعد ذلك قام أتاتورك بترسيخ دور الجيش كمدافع عن مبادئ ثورته عن طريق الدستور الذي جاءت المادة ٣٤ منه مؤكدة على ذلك بنصها الصريح: "وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية" مما يعني أن الجيش أصبح قانونيا له الصفة التي تمكنه من التدخل بحجة حماية مبادئ الجمهورية التركية

التي وضعها أتاتورك[٣٢]، وبذلك قام أتاتورك باستخدام صلاحياته في حكم البلاد بقوة العسكر والإرهاب، فقام باضطهاد المسلمين ومصادرة الحريات الدينية بل ومحاربتها، فرفع الشعارات العلمانية وصار الأذان باللغة التركية، ومنع التعليم الديني وارتداء الحجاب الخ من الممارسات التي تهدف إلى بتر تركيا عن تاريخها الإسلامي والقيم الإسلامية وإحلال المبادئ العلمانية والنموذج الغربي مكانهما

ما بعد الحرب العالمية الثانية والتعددية الحزبية:

إن "الوضع المضغوط يحتاج إلي شيء من التنفيس بين الحين والحين حتى لا تتحول النقمة المكبوتة إلى ثورة شعبية يصعب استيعابها[٣٣]"،هكذا وصف بعض المحليين السياسيين التحول الذي طرأ على الحياة السيايسية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تعد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مرحلة ذات أهمية كبيرة في تاريخ تركيا السياسي، إذ أعلن فيها عصمت إينونو(رئيس الجمهورية آنذاك\حزب الشعب) نهاية حكم الحزب الواحد والدخول في مرحلة التعددية الحزبية والديمقراطية فتراجعت سلطة العسكر وأصبحوا تابعين لسلطة مدنية بدل خضوعهم مباشرة لرئيس الجمهورية الذي كان حتى ذلك الوقت قائدا عسكريا(أتاتورك،إينونو)

و وصل الحزب الديمقراطي إلى السلطة في انتخابات ١٩٥٠م هازما حزب أتاتورك وبقي الحزب الديمقراطي في السلطة مدة ١٠ سنوات متواصلة انضمت تركيا خلالها لحلف الناتو وتوطدت علاقتها مع أمريكيا والغرب[٣٤]، وقام خلالها عدنان مندريس رئيس الحزب الديمقراطي آنذاك ورئيس وزراء تركيا بإحداث تغيرات على واقع الحريات الدينية والسياسية وبدأ في عهده انبعاث الحركة الإسلامية لما لمس المسلمين في تركيا من حرية واحتراما لمعتقداتهم وللمظاهر الإسلامية، فمن التغيرات في عهد مندريس، مدارس الأئمة والخطباء التي أنشئت في مختلف أنحاء تركيا، والمعاهد الإسلامية العالية التي أقيمت في المدن الرئيسة الكبيرة، وأرجع الأذان إلى اللغة العربية[٣٥] وظهرت هذه الفترة ونتيجة لانضمام تركيا لحزب الناتو، عدة آثار سلبية لدى مجموعة من الضباط الصغار في الجيش، إذ اكتشف هؤلاء الضباط مدى التخلف في الجيش التركي مقارنة بنظرائه من الجيوش الأوروبية، وشعروا بأن ثمة ما يحاك في الخفاء من أجل إلحاق الجيش التركي بالمشروع الأمريكي، كما أن تلك الفئة في الجيش توجست من إطلاق الحريات الدينية واعتبرتها تهديدا لمبادئ الجمهورية الأتاتوركية إضافة إلى معاناتهم من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي كل ذلك أدى إلى إنشاء خلايا عسكرية سرية في الجيش هدفها إعادة حزب الشعب الجمهوري إلى الحكم، باعتباره أقرب الأحزاب إليهم

---

[٣٢] أنظر طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدية، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص٦٥-٦٨

[٣٣] أنظر مصطفى محمد الطحان، حزب العدالة والتنمية رؤية من الداخل، مركز الشرق العربي، ٢٢-٩-٢٠٠٣ http://www.asharqalarabi.org.uk/index.htm

[٣٤] أنظر مرجع سابق، ص ٦٨-٦٩

[٣٥] أنظر مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص١٧-٢٦

وبالتزامن مع هذه التحركات السرية في كواليس الجيش التركي، كان الحزب الديمقراطي في حالة من الضعف بسبب عدم قدرته على حل المشكلات والخلافات الحزبية وكان أيضا يمارس الدكتاتورية تجاه حزب الشعب مما أضعف موقفه الديمقراطي، الأمر الذي أدى –تضافرا مع كل العوامل السابقة- إلى قيام تلك التنظيمات بانقلاب عسكري في ٢٧ مايو ١٩٦٠م [٣٦]، منهية بذلك حكم الحزب الديمقراطي

وبدأ بذلك عهد العسكر في السيطرة والهيمنة على مسار الحياة السياسية في الدولة، فصاروا يتدخلون في القرارات السياسية بأكثر من طريقة أبرزها الانقلابات العسكرية، فقد قامت أربعة انقلابات في تركيا، تهدف جميعها لتعزيز تدخل المؤسسة العسكرية في إدارة البلاد، فانقلاب ١٩٦٠ أعلن الأحكام العرفية، وقامت إدارته بتصفية زعماء الحزب الديمقراطي، والموالين له في صفوف الجيش ووضعت دستورا في ١٩٦١م حيث استطاع العسكريون من خلال مواد معينة فيه استعادة نفوذهم، مما أثار معارضة من قبل اليمين واليسار في التنظيمات الشبابية للجامعات وزاد من أزمة البلاد، ما قام به سليمان ديميريل عندما استلم رئاسة الوزراء بسنه قانونا للضرائب أثار توترا في الحالة الأمنية وأدى إلى أزمة اقتصادية لم الحكومة آنذاك أن تحتويها مما حدى بالجيش إلى إعلان مذكرة انقلاب هدفها تهديد الإدارة المدنية، لإعطاء نفوذا أقوى للجيش في السلطة

وخلال السبعينيات، انتشرت الاضطرابات في تركيا، بسبب الخلافات الحزبية والصراعات القومية والطائفية، وصلت إلى حد أعجز الحكومة عن حلها، فقامت المؤسسة العسكرية من جديد بانقلاب عسكري عام ١٩٨٠م أعلنت فيه الأحكام العرفية وباشرت إدارة البلاد وقامت بفرض دستور جديد(دستور ١٩٨٢)، وهو ما يزال ساريا حتى الآن، وصفه المعارضون أنه مشروع لعسكرة المجتمع التركي والدولة التركية وكان أبرز إنجازات هذا الدستور، إنشاء الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني، ومهمتها مراقبة الأجهزة التنفيذية وتوجيهها، ولها الحق في التدخل في أي من جهات الدولة والمجتمع من أجل الحصول على أية وثائق أو معلومات تطلبها[٣٧]

ظهور التيار الإسلامي على الساحة السياسية، وموقف العسكريين:

إن بدايات الحركة الإسلامية في تركيا، كانت من خلال أتباع الطرق الصوفية(بخاصة النقشبندية)، مثل حركة الشيخ سعيد بيران، التي نادت بعودة الخلافة الإسلامية، وحاربت المبادئ العلمانية، وتضمنت تمردا مسلحا ولكن ذلك أدى إلى قمع تلك الحركة بشكل عنيف من قبل مصطفى كمال، فأعدم الشيخ سعيد وعدد من أتباعه، ونفي آخرين إلى خارج تركيا وظهرت حركة أخرى تعتبر امتدادا لهذه الحركة، وهي حركة الشيخ سعيد النورسي وهو أحد أتباع الشيخ بيران، ورفض النورسي بدوره التعاليم العلمانية أيضا، مما أدى إلى نفيه إلى مدينة أورفة حتى توفي، ولكنه استمر في التواصل مع أتباعه داخل تركيا من خلال الرسائل

[٣٦] أنظر طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص٦٩

[٣٧] أنظر طارق عبد الجليل، المرجع السابق،ص٧٠-٧٣

وعندما جاء أربكان، وقام بتشكيل أوائل الأحزاب الإسلامية في تركيا، وحاول أن يسبغ طابعا وطنيا إصلاحيا عليها حتى لا تقمع في بداياتها، ولكن ذلك لم يكن خافيا على النظام العلماني الذي كان يتابع أربكان، وقام بحل حزبه (السلامة) في ١٩٨٠[٣٨]

وقد ظهر التيار الإسلامي في تركيا بقوة بعد نجاح الثورة الإيرانية، واستبان حضوره في أوضح صوره عند تشكيل حزب رفاه بزعامة أربكان عام ١٩٨٣م، وعرض فكرة القومية الإسلامية التي تبناها أربكان، والتي تقوم على أساس اعتبار الإسلام هو الرابطة بين الأتراك وليس الوطنية أو الجغرافية و رفض تغريب تركيا، والدعوة إلى تقوية علاقتها مع محيطها الإسلامي كما ركز أربكان على دور الدولة في عملية التصنيع، وضرورة تحقيقها لمبدأ العدالة الاجتماعية وجذب الحزب نتيجة ذلك الطبقات الفقيرة، والبراجوزاية الصغيرة في نفس الوقت في الأناضول واستنبول ويعزو بعض المفكرين الإسلاميين الأتراك مثل يشار قبلان، تنامي الحركة الإسلامية في ذلك الوقت بشكل غير مباشر، إلى انقلاب ١٩٨٠، لأنهم استخدموا الإسلام كأيدلوجية لمواجهة خطر الشيوعية، وذلك من أجل فرض هيمنتهم على المجتمع التركي، فقد كانوا يستشهدون بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية في خطبهم، وكان الدرس الديني إلزاميا في المدارس ذلك من أجل الترويج إلى كون فكرة أن الإسلام جزء أساس من الهوية التركية، إضافة للقومية، هي فكرة لها حضورها حتى لدى العلمانيين المتطرفيين في تركيا ولكن هذه الازدواجية التي استخدمت اللمحات الإسلامية، أدت إلى الصدام مع الإسلاميين، الذي تأزم في النصف الثاني من التسعينيات بعد نجاح الإسلاميين الذي كانت بدايته في ١٩٩١، ووصل أقصاه في ١٩٩٥ حين شكل أربكان حكومة بقيادة الإسلاميين وسبقها أيضا فوز حزب الرفاه في الانتخابات المحلية ١٩٩٤، الذي وصفه أحد الكتاب التركيين(نصوح جوجنور) بالانفجار السياسي، وعزاه إلى تأييد الصوفيين للحزب الذين أيدوه مرة أخرى في انتخابات البرلمان١٩٩٥ وإن محاولة الحكومة التي شكلها أربكان الاعتراف بالعلمانية والتعايش معها، لم يكتب لها النجاح، وأثبت ذلك الانقلاب السلمي للجيش على هذه الحكومة في عام ١٩٩٧ حين عرض قادة الجيش التركي على مجلس الأمن الوطني عدد من الإجراءات الواجب تنفيذها من قبل الحكومة، تتعلق يمنع المظاهر الإسلامية في الدولة وإغلاق المؤسسات الدينية التي لا تعمل ضمن القوانين، وإغلاق مدراس تعليم القرآن، وفصل حكام الولايات الإسلاميين، و١٦٠ ضابط بسبب انتمائهم للحركة الإسلامية، وعدة إجراءات أخرى تصب في النهاية لمحاربة الحركة الإسلامية في تركيا ورغم ذلك حاول أربكان عرقلة تطبيق هذه الاجراءات، إلى حين استقالة حكومته، وتكليف الرئيس ديمريل لمسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل حكومة جديدة تبع ذلك إغلاق حزب الرفاه ١٩٩٨ ومنع قاداته من العمل السياسي لمدة ٥ سنوات ولكن الحزب كان متحسبا لهذه الخطوة من قبل، مما دفعه لتشكيل حزب إسلامي آخر من قبل ١٩٩٧، وهو حزب الفضيلة الذي جرى إغلاقه في

[٣٨] أنظر راغب السرجاني، الحركة الإسلامية في تركيا..من النورسي إلى أربكان وأردوغان.

٢٠٠١، فتشكل في نفس العام كل من حزب السعادة وحزب العدالة والتنمية، إذ يشكل الأول التيار المحافظ للإسلاميين، والآخر يشكل التيار الإصلاحي الذي يقوده كل من غول وأردوغان[٣٩]

حكم حزب العدالة والتنمية:

"نجح إسلاميو حزب العدالة والتنمية في الفوز بالانتخابات والوصول إلى الحكم سنة ٢٠٠٢، وأعادوا تأكيد فوزهم سنة ٢٠٠٧، مبرهنين على تواصل الدعم الشعبي لهم كما خاضوا معارك قاسية ضد المؤسسات العسكرية العلمانية المتشددة، وخرجوا من معظم تلك المعارك ظافرين، وفي يدهم رئاسة الحكومة، ورئاسة الدولة معا[٤٠]"

وحزب العدالة والتنمية خارج عن رؤية أربكان، وقائم على الانفتاح على مختلف التيارات والأطياف السياسية في تركيا، مع محافظته على القيم الوطنية، بهدف تحقيق تنمية تركيا داخليا، وتمكينها إقليميا ودوليا وإن فوز حزب العدالة والتنمية فوزا ساحقا، وتشكيله للحكومة منفردا، له عدة أسباب، منها عدم مرونة حزب السعادة(أربكان)، وعدم مواكبته للمتغيرات الدولية والمحلية إضافة إلى انتهاج حزب العدالة نهجا تآلفيا مع القوى الوطنية الأخرى، ودعمه لضرورة دخول تركيا للاتحاد الأوربي وهو من المبادئ الرئيسة التي يختلف بها عن الرؤية الأربكانية، إذ أن محاكاة تركيا للغرب إحدى المبادئ الأتاتوركية التي قامت عليها الدولة التركية الحديثة والحاجة الدولية إلى ظهور حركة إسلامية معتدلة يمكن لأمريكا والغرب التعامل معها كل هذه العوامل ساعدت الحزب على تحقيق الفوز وتمتين مكانته في الحكومة التركية وإن من أهم منجزات حزب العدالة والتنمية خلال فترة حكمه، هو تحديد مهمات العسكر، وتقليص تدخلهم في إدارة شؤون الدولة، وذلك من خلال عمل الحزب على الوصول بالحالة التركيا إلى ما يتقارب ومعايير كوبنهاجن التي تعتبر عاملا أساسيا في قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، فأجرى الحزب عدة تغيرات على المواد الدستورية المتعلقة بمجلس الأمن القومي وأمانته العامة، واستصدار تشريعات، أدت في النهاية إلى تحويل المؤسسة العسكرية إلى جهاز استشاري تابع للإدارة المدنية للدولة[٤١]

كما سجل حزب العدالة والتنمية نجاحات مدهشة على الصعيد الاقتصادي، إذ احتل الاقتصاد التركي في عهده المركز رقم ١٦ بين اقتصادات دول العالم إذ أن الاقتصاد التركي يشهد نموا مطردا منذ تسلم الحزب الحكومة في تركيا بسبب الاستقرار في الحياة السياسية، والاصلاحات الداخلية التي يقوم بها الحزب، إضافة إلى مبدأ تحسين العلاقات مع الجوار، وتقوية مركز تركيا بالنسبة لأوروبا والعالم[٤٢]

وبوجود هذه النجاحات المستمرة لحزب العدالة والتنمية على أكثر من صعيد، نجد من يطرح بعض الآراء التي لها حججها، ولها من يؤيدها، وتتركز هذه الآراء حول التساؤل عن مدى علمانية أو

---

[٣٩] أنظر عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة،ص١٧-ص٢٢

[٤٠] خالد حروب، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية، ص١٠.

[٤١] أنظر طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص ٧٦-٨٠

[٤٢] أنظر المختصر، في عهد حزب(العدالة والتنمية) اقتصاد تركيا ال١٦ عالميا، مفكرة الإسلام.

إسلامية التيار الإسلامي الجديد المتمثل بالحزب الحاكم الآن في تركيا، ومدى ما قدمه من تنازلات لجهات داخلية وخارجية، طالما عملت على تراجع الاقتصاد التركي، عوضا عن دعمه وعن مرونة الحزب في استقبال عناصر علمانية التوجه، خرجت من أحزابها والتحقت بحزب العدالة والتنمية وعن تنفيذه لسياسات مؤسسات دولية لم يعهد عليها أنها تريد الخير لتركيا من أمثال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذي صرح برغبته في دعم التجربة الجديدة لحزب العدالة والتنمية ويعزو مؤيدو هذا الرأي، نجاح حزب العدالة والتنمية في أحد أسبابه إلى تراجع مستوى التدين في المجتمع التركي، وبالتالي عدم انجذابهم للتوجه الأربكاني المحافظ، الذي يربط الهوية التركية بالإسلام في مقابل الحزب الجديد الذي ينفى عن نفسه أنه حزب إسلامي، ويلاقي قبولا لدى القوى الدولية في مقدمتها الولايات المتحدة، التي أثنت على الحزب لأنه فصل الدين عن الدولة ولكن يبقى السؤال مطروحا لديهم حتى لا يفقدوا الأمل في إخلاص هذا الحزب للثوابت الإسلامية، فيما إذا كانت هذه الاستراتيجية مؤقتة، من أجل تمكين أنفسهم في مواجهة قوى العلمانية والعسكر التركي، أم أنه تغيير جذرية في نمط تفكير جناح من الحركة الإسلامية في تركيا[٤٣]

[٤٣] أنظر مصطفى محمد الطحان، مرجع سابق

خامسا: الصحوة الإسلامية التركية، ومظاهرها

إن تركيا تعتبر حالة خاصة، في تحولات الأنظمة السياسية فيها، فقد كانت مركزا للخلافة العثمانية الى عهد ليس بعيد، عندما أسقطت أتاتورك ربيب الغرب والعلمانية، الخلافة الإسلامية في تركيا، وطرد الخليفة، ثم أقام دولة علمانية تماهي الأنظمة الغربية وتتبعها إن هذه النقلة الدراماتيكية التي أحدثتها مصطفى كمال، في قلب نظام الحكم إلى نقيضه تماما، لم يكن ليلقى قبولا وارتياحا لدى الشعب التركي الذي لم يغادر تاريخه الإسلامي، والذي بقي رغم كل محاولات أتباع أتاتورك المتطرفة في استئصال الجذور الإسلامية للشعب التركي، وغرس عوضا عنها جذورا مستوردة، متمسكا بقيمه الإسلامية فقد مر على الشعب التركي المسلم صنوف من الممارسات القمعية، موجهة ضد الدين،" إذ أن علمانية تركيا تجاوزت علمانية أوربا التي تهدف إلى فصل الدين عن السياسية، إلى محاربة الدين في أصوله ومظاهره ولكن الحركات الإسلامية، والصوفية منها على وجه الخصوص، قامت في تركيا مطالبة باستعادة الخلافة، ومحاربة العلمانية[٤٤]"، وتمثل هذه الحركات وما نتج عنها من مظاهر، علائم واضحة للصحوة الإسلامية في تركيا ونجملها فيما يأتي:

النورسية:

وهي حركة إسلامية، نشأت على يد الشيخ سعيد النورسي، وتعتبر قريبة من الطرق الصوفية إذ أنها، تركز اهتمامها بالإيمانيات وتهذيب النفوس وقد ظهرت من أجل الوقوف في وجه التيار العلماني الذي غزا تركيا، فقد أسس سعيد النورسي الذي لقب ب"بديع الزمان النورسي" جمعية الاتحاد المحمدية عام ١٩٠٨م وذلك بعد الإطاحة بالسلطان عبد الحميد، وقام برفع شعارات الاتحاديين نفسها(وحدة، حرية، إصلاح) ولكن طرحها وفسرها اعتمادا على الفهم الإسلامي لهذه الشعارات نفي الشيخ وسجن أكثر من مرة، وحكم عليه بالإعدام عدة مرات، ولكن تم التراجع عن الحكم بسبب الخوف من ردة فعل أنصاره وقد اعتزل الشيخ العمل في السياسة منذ عام١٩٢١، وتفرغ لنشاطاته في التربية والتهذيب، مما أثر على الجماعة التي سقط بعض أنصارها في شرك الأحزاب العلمانية[٤٥] وقد توفي الشيخ النورسي في عام ١٩٦٠ تاركا وراءه نتاجا فكريا تربويا قيما، أهمه ما عرف ب"رسائل النور" التي كانت مواضيعها تركز على تفسير آيات قرآنية بطريقة علمية تلائم روح العصر واستمرت السلطات التركية بمحاربته حتى بعد وفاته، فقد هدموا قبره بعد وفاته بأربعة أشهر، ونقلوا رفاته إلى جهة مجهولة، ولم يتمكن الناس من معرفة مكان قبره حتى الآن[٤٦]

وقد خرجت من رحم الحركة النورسية عدد من رجال السياسية الذين قادوا تيار الإسلام السياسي، في تركيا، أهمهم نجم الدين أربكان، الذي بدأ بتأسيس الأحزاب الإسلامية في تركيا[٤٧]

---

[٤٤] أنظر راغب السرجاني، قصة الحركة الإسلامية في تركيا

[٤٥] أنظر موسى الإبراهيم، الحركة النورسية في تركيا، رابطة أدباء الشام.

[٤٦] أنظر "بديع الزمان سعيد النورسي"، ويكيبيديا.

[٤٧] أنظر أسلاميو تركيا من التصوف إلى السلطة، جريدة الأخبار، http://www.al-akhbar.com/

وقد وجه البعض نقدا عقلانيا للنورسية رغم أنه كان لها السبق في العمل الإسلامي في تركيا، فقد أخذ على الشيخ سعيد النورسي استجابته في أكثر من مرة، لدعوة أتاتورك له، ومنها تعيينه رئيسا للوعاظ في شرق الأناضول، الأمر الذي عالله أتباعه بأنه محاولة من الشيخ لاستخراج بعض الخير في ظل الحكومة العلمانية كما تم انتقاده على موقفه تجاه ثورة الشيخ سعيد الكردي، التي ناصرت الخلافة وحاربت انفصال أتاتورك عن الحكومة المركزية، إذ رفض الشيخ النورسي أن يدعم هذه الثورة بحجة أنه لا يجوز للمسلم أن يقاتل أخاه المسلم، وساوى في ذلك بين الجيش الي يقاتل من أجل استعادة الخلافة، والجيش الذي يعمل تحت إمرة حكومة علمانية تحارب الإسلام

كما قيل أيضا، أن بعد الشيخ سعيد النورسي عن الحياة السياسية بعد ١٩٢١، كان ناتجا عن عدم قدرته على إدراك الحقائق السياسية، واتخاذ المواقف الصائبة التي تناسب سياق الأحداث السياسية آنذاك وقد أبعد هذا السلوك أتباع الشيخ النورسي، عن المشاركة في الحياة السياسية، ومتابعتها، مما جعل وعيهم السياسي ضعيف، الأمر الذي أوقعهم في مكائد السياسيين دون أن يشعروا بذلك ويستدل أصحاب هذا الرأي على ذلك، بالمواقف غير المدروسة سياسيا تجاه الحكومات، فمثلا تصويتهم لصالح حزب العدالة(علماني) ضد حزب السلامة(إسلامي)،برره أحد أتباع النورسية، بأن أربكان ينبغي أن يبتعد عن السياسية، لأنها رجس من عمل الشيطان!

إن عدم تمكن الشيخ سعيد النورسي، من تأسيس حركة إسلامية، بالمعنى العملي المتعارف عليه، بسبب الظروف الصعبة التي مر بها، فهو لم يترك لأتباعه خطة حركية، يستضيئون بها من أجل الوصول إلى الحكم، وإنما انشغل مريدوه خلال حياته بتسريب رسائله (رسائل النور) من السجن، ونسخها وتوزيعها، لذلك نجدهم بعد وفاته، لم يجدوا استراتيجية توجههم، فتعرضت الحركة إلى انقسامات، واتبعت كل مجموعة أحد الطلبة الشيوخ، ممن كانوا مقربين من الشيخ سعيد النورسي

ورغم ذلك ستبقى هذه الحركة لها خصوصية في تاريخ التيار الإسلامي في تركيا بسب أسبقيتها في العمل الإسلامي كما ذكرنا سابقا، وبالتالي، دورها الهام جدا في الصحوة الإسلامية في تركيا[٤٨]

مدارس الأئمة والخطباء:

تعتبر مدارس الأئمة والخطباء من المؤسسات التي تثير جدلا واسعا في المجتمع التركي حتى اليوم، إذ يشار إليها على أنها مسؤولة عن حركة التدين وعودة المجتمع للإسلام في تركيا في النصف الثاني من القرن العشرين، ويدور الجدل حولها فيما إذا كانت هذه المؤسسات التربوية تخرج أئمة للمساجد، أم أنها تخرج طلابا للتخصصات الجامعية المتنوعة ورغم كل هذا الجدل الذي تثيره إلا أن نسبة طلابها لا تتجاوز ال١٠% من طلاب الثانوية في تركيا "وقد حظيت ثانويات الأئمة والخطباء التركية بالجدل والاهتمام الإعلامي عندما تبين أن معظم أعضاء البرلمان بحزب الرفاه (المحظور)

[٤٨] أنظر مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، ص١٤٦-١٥٣

وحكومته عام (١٩٩٦م) كانوا من خريجي هذه المدارس، واستمر الجدل أكثر حرارة مع تكرار نفس الموقف مع أعضاء البرلمان وحكومة حزب العدالة والتنمية"

وعملت الأطراف العلمانية في تركيا على محاربة هذه المدارس وجعلها مشكلة تؤرق الحكومة والمجتمع، وذلك منذ أول افتتاح لهذه المدارس، بعد إغلاق جميع أنواع المدارس العثمانية، لتقديم الخدمات التعليمية للطلاب الذين أغلقت مدارسهم، التي كانت تسمى ب"مدرسة الإرشاد"، و"مكاتب الصبيان"

تعرضت مدارس الأئمة والخطباء إلى الفتح والإغلاق أكثر من مرة منذ أن تم إنشاؤها، فقد قامت الحكومة بإغلاقها سنة ١٩٣٠م بحجة عدم الإقبال عليها حسب ما صرح به وزير التعليم التركي آنذاك ولم تفتح بعد ذلك حتى عام ١٩٥٠م في عهد عدنان مندريس، حين تزايد الطلب الشعبي عليها، وكانت البلاد قد بدأت تشهد انفتاحا في الحريات الدينية، فصدر وقتها قرار وزارة التعليم بفتح مدارس الأئمة والخطباء وافتتحوا في عام ١٩٥٨م المعهد العالي الإسلامي- الذي تحول فيما بعد إلى اسم كلية الإلهيات عام ١٩٨٢- ليستقبل خريجي هذه المدارس وتزايدت أعداد المدارس بعد عام ١٩٦٥، في عهد حكومة حزب العدالة، ولكن في عام ١٩٧١م، قامت الحكومة الانقلابية بإغلاقها، وتحول اسمها إلى ثانوية الأئمة والخطباء، في عام ١٩٧٢ثم صدر في العام التالي قانون يحدد هدف هذه الثانويات، وهو خدمة الدين، وتدريس قراءة القرآن، كما سمح لخريجها بارتياد كليات الإلهيات، والجامعات الأخرى، ولكن بحدود معينة

وقد اتهمت جمعية "توسياد"(في عام١٩٨١) ثانويات الأئمة والخطباء، بأنها تحدث ازدواجية في التربية والتعليم في تركيا وفي عام ١٩٩٧، طلب مجلس الأمن القومي، من حكومة أربكان تقليص عدد ثانويات الأئمة والخطباء، والتشديد على عملها في نفس العام، "صدر قانون التعليم الأساسي -الذي أصدرته الحكومة الائتلافية بزعامة بولنت أجاويد بتوصية من مجلس الأمن القومي- بحيث تكون الدراسة بهذه المدارس الأساسية ٨ سنوات غير منقطعة، وألغي القسم الإعدادي منها وفي تقرير آخر لجمعية توسياد في نفس العام، طلبت الحد من أعداد المدارس وتحويلها لثانويات عامة وفنية، والتراجع النهائي عن قبول تلميذات بها، وغلق القسم الإعدادي منها، تطابقا مع قانون التعليم الأساسي غير المنقطع" وإن إعداد خريجي أعداد هذه المدراس، في تراجع نتيجة للقوى العلمانية الضاغطة في تركيا

وتتميز هذه المدارس عند غيرها في تركيا، بأنها الوحيدة من نوعها، التي تقدم تعليما دينيا إسلاميا إضافة إلى أنها تدرس المواد العلمية والفنية والأدبية الأخرى كما أنها تساهم في الحفاظ على الهوية الإسلامية للمجتمع التركي، وتعزيز القيم الروحية والأخلاقية، وتأصيل مفاهيم الوحدة والتضامن والأخوة التي يدعو إليها الإسلام[٤٩]

[٤٩] "الأئمة والخطباء" حديقة تركيا الإسلامية، إسلام أونلاين دوت نت،http://www.islamonline.net/Arabic/index.shtml

سادسا: السياسات الخارجية التركية

إن التغيرات التي طرأت على السياسات الخارجية التركية، في الآونة الأخيرة بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في ٢٠٠٢، تهدف لجعل تركيا أحد الدول الأكثر أهمية، وأقل إشكالية في واقعها الحضاري والتاريخي، وفي علاقاتها المتعددة، من العرب والغرب، والسنة والشيعة، والكيان الإسرائيلي وفلسطين، ودول الممانعة ودول الاعتدال وترتكز هذه السياسيات الخارجية الجديدة على عدد من الأسس التي تجسدها سلوك تركيا مع الجميع، ومن هذه الأسس، التوفيق بين الإصلاح السياسي الداخلي مع عدم التفريط بالمتطلبات الأمنية وسياسة "التصفير" في علاقاتها مع دول الجوار وهي سياسة حل أي نزاعات أو مشكلات عالقة بينهم، مما يجعل من تركيا بلدا مسالما خاليا من المشكلات، وهذه تعتبر من نقاط القوة المهمة التي تعمل السياسة الخارجية التركية على الحفاظ عليها وتعزيزها [٥٠]إذ تهدف السياسية الخارجية التركية من خلال هذه النقطة إلى خلق تعاون إقليمي فعال، بدلا من العلاقات الإشكالية التي كانت تسود بين تركيا والجوار، والتي كانت تأخذ طابعا قوميا وتهدف أيضا إلى تدعيم السياسة الداخلية في تركيا، إذ تعتبر سياسة التصفير الوجه الداخلي، لما يطلقون عليه "المبادرة الديمقراطية" في تركيا وقد أحرزت هذه السياسة نتائج ملحوظة، خصوصا فيما يتعلق في العلاقات التركية-السورية، التي صارت تأخذ شكل التكامل الاستراتيجي،[٥١] عوضا عن العلاقات المتوترة التي كانت سائدة بين البلدين قبل ١٠-١٥ سنة، وهو أشبه "بانقلاب في المسار الدبلوماسي" لهذه العلاقات كما حافظت تركيا على علاقات متوازنة وثابتة مع إيران رغم التوتر الدولي تجاهها واستمرت في جهودها لتحسين العلاقات مع العراق، ومن هذه الجهود تشكيل مجلس استراتيجي رفيع المستوى، يضم أعضاء من الطرفين وتطورت علاقات تركيا بجورجيا وبلغاريا وروسيا مما جعل البعض يقول بأن سياسة التصفير تجاوزت أهدافها إلى تشكيل علاقات تعاونية مع الجوار التركي[٥٢] وبذلك تؤسس تركيا لقاعدة من العلاقات الإيجابية مع الآخر على اكثر من مستوى، ليصبح الحوار مع الآخر وتبادل المصالح أكثر سهولة ويسرا وهو ما تحتاجه إي دولة تحاول أن تحتل موقعا استراتيجيا على المستوى الاقليمي والدولي، وحتى على مستوى تطوير الداخل، فالآخر أصبح جزءا من المعادلة الواقعية بالنسبة لأي كيان إنساني سياسي وبقدر ما تكون العلاقات مستقلة ومتضمنة لتفاعل إيجابي، بقدر ما تكون فرص تطويرها والاستفادة منها أكبر بالنسبة للطرفين ومن مرتكزات السياسة الخارجية التركية أيضا، إعادة صياغة الدور التركي في المنطقة ودوليا، وذلك من خلال تحويل تركيا من بلد "جسر" يصل بين طرفين، إلى بلد "مركز" وفي سبيل

---

[٥٠] أنظر محمد نور الدين، السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص١٣٧-١٣٩

[٥١] أنظر محمد جمال باروت، ماوراء سياسة تصفير المشكلات، http://www.alsafahat.net/blog/?p=21757

[٥٢] أنظر سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية –المصرية..أحمد داوود أوغلو، النهار، ٢٦.٢٥-٦-٢٠١٠ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=120023

ذلك تقوم تركيا الآن بالانتقال من الجمود السياسي، إلى الحركة والتواصل مع جميع الدول والأطراف التي تهم تركيا[٥٣]

تركيا، وعلاقاتها الإقليمية:

أحدثت تركيا في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا في دورها الإقليمي، وتغيرات نوعية في علاقاتها مع دول الجوار مثل إيران وسورية والعراق، وهذه التغيرات نتاج لسياسة شاملة في الانفتاح على الجوار وخلق علاقات تعاونية، أبعد عن التنافس والتناحر[٥٤] وهو ما جعلها تتبوء مكانة جديدة لافتة للنظر لكن البعض يرى أن هذه الهالة حول الدور التركي تعود إلى ضآلة وضعف الدور العربي، "فالفراغ والعجز والخواء في الدور العربي في المنطقة جعل الدور التركي يتقدم ويبدو كما لو أنه يريد ملء الفراغ على حساب الدور العربي وهذا ليس دقيقا ولم يكن من منطلقات السياسة التركية الجديدة لكن الفراغ العربي جعل الدور التركي يبدو أكبر من حجمه الطبيعي ومبالغا في قدرته على الإتيان بالمعجزات[٥٥]"

ولكن الثابت أن هناك تغيرات إيجابية في علاقات تركيا الإقليمية، ودورها حتى وإن كان هنالك مبالغة في تقدير حجم وأهمية هذا الدور، بالنسبة لتركيا ولدول الجوار

تركيا والعراق:

إن العلاقات بين تركيا والعراق، تأخذ منحى التطور المستمر مؤخرا، وعلى جميع المستويات، فمن الناحية الاقتصادية، هنالك تحسن في التجارة بين البلدين، ومراعاة كل منهما لمصالح الآخر والمحافظة عليها وعلى المستوى الأمني أيضا، يحرص كل منهما على عدم القيام بما يؤثر على أمن البلد الآخر، ومراعاة حسن الجوار، للحفاظ على الأمن الإقليمي للمنطقة كما أن من القضايا المهمة في العلاقة بين تركيا والعراق، قضية المياه، فهي قضية مركزية بالنسبة للعراق، الذي ترتكز مصادره المائية على تدفق نهري جلة والفرات من تركيا، وبالكمية المتفق عليها ويشكل الدور الإقليمي لتركيا أهمية خاصة في حالة العراق[٥٦]، لما لها من مصالح استراتيجية تتلاقى مع مصالح العراق، وبقية الدول في المنطقة في رفض تجزئة العراق، وقيام دولة كردية شمال العراق، لأنها قد تصير مركزا لدولة كردية تجمع أكراد تركيا وسوريا وإيران[٥٧] وهو ما يهدد الأمن الإقليمي بشكل عام

تركيا وإيران:

---

[٥٣] أنظر محمد نور الدين، السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص١٣٧-١٣٩

[٥٤] أنظر باكينام الشرقاوي، الانظلاقة التركية..لماذا؟وكيف؟، إسلام أونلاين، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1260257984142&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

[٥٥] أنظر محمد نور الدين، مرجع سابق.

[٥٦] أنظر" تطوير العلاقات التركية العراقية وأثره على الأمن الإقليمي"، جريدة الجريدة، http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=15354

[٥٧] أنظر طه عودة، تركيا تبحث عن دور لها في العراق، http://almoslim.net/node/85480

إن تاريخ العلاقة بين تركيا وإيران، كان دمويا بسبب الصراع الطائفي(سني\شيعي) كخلفية أساسية لهذه العلاقة المتوترة والعدائية ولكن الوضع اختلف بعد تأسيس الدولة التركية(١٩٢٣م)، حيث بدأت العلاقات تهدأ، ولم تشهد منذ ذلك الحين أزمات حادة، أو قطيعة طويلة ولكن حصلت بعض الازمات، كالأزمة التي حدثت بسبب قيام إيران بغض طرفها عن نشاطات حزب العمال الكردستاني في إيران في بداية التسعينيات وتأزمت العلاقة خاصة بعد حدوث عمليات اغتيال لبعض الصحفيين الأتراك، المنتقدين للسياسية الدينية في عهد رفسنجاني، إذ قامت تركيا باتهام إيران بتنفيذ تلك العمليات، وبدعم حزب العمال الكردستاني، وحزب الله التركي، رغم أن إيران أنكرت ذلك، وردت باتهام تركيا بدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وحركة "مجاهدين خلق" ولكن بعد استلام محمد خاتمي الحكم في إيران، سعى الطرفان إلى تقوية العلاقة، وتجاوز الخلافات، والقيام بخطوات إيجابية مثل عقد اتفاقية أمنية، وتنامي التبادل التجاري بين البلدين وبعد أن قام أردوغان بأول زيارة لإيران (٢٠٠٤)، توالت الزيارات، والتنسيق والتعاون المشترك بين تركيا وإيران، ولكن هذا التقارب بينهما، أصبح محرجا لتركيا أمام الغرب وأمريكا، إذ أن المجتمع الدولي يطالب إيران بوقف برنامجها النووي، وهي لا تمتثل للإرادة الدولية كما أن دور إيران الإقليمي يثير القلق والتوجس من جانب العرب والأتراك على حد سواء، حيث أن التحليلات السياسية تشير إلى أن إيران لها يد فاعلة في معظم الأزمات في فلسطين والعراق ولبنان، لذلك تطرح تركيا نفسها حاليا على أنها من محور الاعتدال، القلق بشأن الحضور الإيراني في المنطقة، وتحاول أنقرة منافسة قوة إيران، والتركيز في خطابها على القومي، والثقافي، والعرفي، واللغوي المشترك بينها وبين دول الشرق الأوسط، بينما إيران تركز على الديني والتاريخي المشترك

وبمقارنة نظام الحكم، وسياسات البلدين، نجد أن هنالك تباينا جوهريا بينهما، لذلك فإن التقارب بينهما يعتبر مجازفة من جانب تركيا، مفتوحة على أكثر من احتمال سلبي وإيجابي[٥٨]

تركيا وسورية:

كانت العلاقات التركية السورية تتسم بالتوتر والاحتقان قبل عام١٩٩٨، بسبب مشكلة "الورقة الكردية و مشكلة الحدود بينهما، التي انتهت باتفاقية "أضنة"، وبدأ عهد جديد من العلاقات الإيجابية بين البلدين وشهدت هذه العلاقات تطورا ملحوظا مؤخرا، بعد اتفاقية إلغاء التأشيرات، وتأسيس مجلس تعاون استراتيجي مشترك، إذ صار التعاون ومراعاة المصالح المشتركة، والتفاهم، على جميع المستويات، هي السمات التي تسبغ طبيعة العلاقة بين البلدين "وقد أعطت زيارة الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر لدمشق في يونيو/حزيران ٢٠٠٠ دفعة قوية في اتجاه تغيير علاقة أنقرة بدمشق، وعززتها زيارة الرئيس بشار الأسد الأولى إلى تركيا عام ٢٠٠٤، لكن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية والمواقف السياسية التي اتخذها قادته في السياسة الخارجية كان له الدور الأكبر في تحول العلاقات السورية التركية نحو التفاهم والتعاون، حيث جرى التفاهم على

[٥٨] أنظر هوشنك أوسي، العلاقات الإيرانية-التركية بين تباين المسارات الإستراتيجية وتلاقي المصالح، http://www.voltairenet.org/ar

تحويل الحدود من نقطة خلاف وتوتر إلى نقطة تفاهم وتعاون، فوقعت اتفاقية إزالة الألغام من على جانبي الحدود لإقامة مشاريع إنمائية مشتركة"

وبذلك انقلبت حالة العداء التاريخي بين تركيا وسوريا، إلى تفاهم ومنفعة مشتركة، إذ رفض قادة حزب العدالة والتنمية أن يتبعوا سياسة العزل والحصار تجاه سورية، وأصبحت تركيا الدولة الراعية للمفاوضات بين سورية والكيان الاسرائيلي ووقعت تركيا عام ٢٠٠٤ اتفاقية التجارة الحرة مع سورية، وعشرات الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى وما يرفد هذه العلاقات الإيجابية، هو تفاهم البلدين حول قضية الأكراد وتقسيم العراق التي تشكل هما مشتركا، لأنها ستؤثر على وضع الأكراد في كلا البلدين كما أن تركيا أصبحت تنظر إلى سورية على أنها بوابتها الجديدة إلى العالم العربي[٥٩] لذلك فهي تبحث عن مزيد من الدور لها فيما يخص سورية، وأحد وجوه هذا الدور هو الوساطة التي تقوم بها تركيا في مفاوضات السلام غير المباشرة بين إسرائيل وسورية

وينظر إلى العلاقات التركية السورية على أنها علاقات تمتلك صفات التي تؤهلها للديمومة والتطور لما قامت عليه من أسس ثقافية وحضارية، ولما بين البلدين من رابط تاريخي سياسي، ومصالح اقتصادية تعود بالنفع على البلدين[٦٠]

تركيا والكيان الإسرائيلي:

إن الكيان الإسرائيلي حريص على إقامة علاقات صداقة مع دول شرق أوسطية، لما لهذه العلاقات من أهمية سياسية وعسكرية أمنية هذا ما جعل من إسرائيل صديقة للنظام الملكي في إيران، الذي اعترف بالكيان الإسرائيلي بعد أقل من عامين على تأسيسه، وما جعل من تركيا الأتاتوركية حليف استراتيجي له

في المقابل كانت مصالح إيران وتركيا مع الكيان الاسرائيلي تتعلق بتوجه الدولتين نحو تأسيس دولة حديثة، والتي تحتاج إلى علاقات طيبة مع الغرب، وكانت حلقة الوصل هي العلاقة مع إسرائيل ولكن انتهاء الملكية في إيران، أحدث هزة في تحالفات إسرائيل الشرق أوسطية، فعندما تأسست الجمهورية الإسلامية، إثر الثورة الإيرانية ١٩٧٩م أعلن النظام السياسي الجديد عدم شرعية الكيان الإسرائيلي واعتباره وجود طارئ لا بد من التخلص منه، وباشرت إيران بدعم حركة التحرير الفلسطينية بكل اطيافها مما حدى بإسرائيل إلى التركيز على علاقتها مع تركيا، واستخدامها للضغط على العرب، كي تشعرهم بأنها تتمدد رغم رفضهم لها، على اعتبار أنها لاقت قبولا واعترافا لدى الدولة التي كانت الدولة المركزية لآخر خلافة إسلامية

---

[٥٩] العلاقات السورية التركية..من التأزم إلى التعاون، http://www.aljazeera.net/Mob/Templates/Postings/KnowledgeGateDetailedPage.aspx?GUID=ACEA52CE-67F9-4066-B717-87670D9FCEC8

[٦٠] أنظر"افتتاح ندوة (العلاقات السورية التركية تاريخ ومستقبل مشرق)"، الوكالة العربية السورية للأنباء،http://www.sana.sy/ara/2/2010/06/26/295143.htm

إلى جانب الشرعية التي يحصل عليها الكيان الإسرائيلي من تركيا، فإن هناك المصالح الأمنية والعسكرية والاقتصادية المشتركة، فالتعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل والتدريبات المشتركة والمشتريات العسكرية من تحديث وصيانة وأسلحة بلغت في عام ٢٠٠٨ أكثر من ١,٠٧ مليار دولار كما بلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل في نفس العام ١,٥٣ مليار دولار، مع وجود ٢٥٠ شركة إسرائيلية في تركيا، مقابل ٥٨٠ شركة تركية داخل أراضي ١٩٤٨

إن تطور هذه العلاقة يدعمه مباركة أمريكية، تؤمن الدعم الغربي لهذه العلاقة التي تشكل جزء من مصالح واشنطن في الشرق الأوسط، بما تضمن لها من تنفيذ أجندتها في المنطقة لذلك نجد كل من تركيا وإسرائيل تركزان على المصالح المشتركة وتتجنب الأمور الخلافية

إن لعب تركيا دور الوسيط في تسوية الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، زاد من أهمية دورها، وجعل الغرب ينظرون إليه بجدية أكبر، فتركيا تحاول أن تتسم بالنزاهة في وساطتها، الأمر الذي يعتبر غير مألوف في عالم السياسة، ولا يلقى ترحيبا لدى إسرائيل والولايات المتحدة إن تركيا تحاول من خلال ذلك أن توجد لنفسها دورا متوازنا جديدا في المنطقة، ويتبين ذلك من خلال مواقفها من حرب لبنان ٢٠٠٦، والحرب على غزة ٢٠٠٨، والامتعاض التركي من تلكؤ إسرائيل في التجاوب مع الوساطة التركية للتسوية بين سورية وإسرائيل مما أدى إلى نشوء أزمة بين الطرفية، تمظهرت بالتحريض الذي بدأت تقوم به إسرائيل ضد تركيا، والذي يعتمد-حسب تركيا- على الربط بين المواقف التركية الجديدة والخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا وما يزيد من حدة الأزمة، القلق التركي حيال علاقة إسرائيل بحزب العمال الكردستاني الذي يعتبر منظمة إرهابية في عرف تركيا

إن نتائج هذه الأزمة تظهر في الخطاب التركي المتشدد تجاه إسرائيل، والذي يهدف إلى التنبيه إلى أهمية تطبيق مبدأ المحاسبة وتحقيق العدالة من قبل المجتمع الدولي تجاه جميع الأطراف الأمر الذي يحتاج جهودا مكثفة ومستمرة كي يلقى قبولا دوليا، و يدخل حيز التنفيذ وفي هذا السياق تطرح تركيا شعارات المجتمع الدولي نفسها من العدالة والشرعية وتحقيق الأمن والسلم العالمي، محاولة أن توصل رسالة لجميع الأطراف مفادها أن هذه الشعارات حق للجميع أن يرفعها ويطالب بتنفيذها[٦١]

وإن هذه الأزمة وصلت إلى ذروتها بعد حادثة أسطول الحرية التي انتهت في ٣١ أيار ٢٠٠٩، والتي جرى فيها الاعتداء على سفينة مرمرة التي كانت تحتوي على دعم من أطراف دولية لغزة، إذ قام الجنود الإسرائيليين بقتل تسعة أتراك مشاركين بالرحلة إضافة إلى جرح عدد آخر من المشاركين في الرحلة الأمر الي اعتبره رئيس وزراء تركيا، ووزير الخارجية "إرهاب دولة" لأنه هجوم على سفينة مدنية لا تشكل أي خطر على الكيان الإسرائيلي وتشارك بها أطراف دولية متعددة وهو ما يعمل ضد الموقف

[٦١] أنظر "العلاقات التركية الإسرائيلية.. المواقف والمصالح"، المعرفة، تحليلات، الجزيرة نت. http://www.aljazeera.net/Mob/Templates/Postings/KnowledgeGateDetailedPage.aspx?GUID=25A689B6-7738-453D-9421-5170F4EEAA0D

التركي الإنساني، حين حاولت دعم غزة، وضد مساعيها الأوسع في توجيه المفاوضات السلمية بين أطراف الصراعات في منطقة الشرق الأوسط[٦٢]

ويرجح بعض المحللون السياسيون عدم توجه تركية نحو تصعيد الموقف ليصل إلى نزاع واسع المدى[٦٣] وأن تركيا لن تقدم على قطع العلاقة مع إسرائيل وستبقى العلاقات ودية، وسيتم تجاوز هذه الأزمة، ويستدل على ذلك من خلال، اللقاء السري بين أحمد داود أوغلو وبنيامين بن أليعازر الذي تم في أمستردام في ٢٠١٠\٦\٣٠ وسريان اتفاقية في عام ٢٠٠٩ بما قيمته ١٩٠ مليون دولار من أجل شراء طائرات دون طيار، وأيضا إرسال ٢٠ من العسكريين الأتراك إلى النقب للتدريب على هذا النوع من الطائرات إذن فالأكيد أن العلاقات بين البلدين ستستمر لعدة اعتبارات منها ما يتعلق بالعامل الأمريكي الذي يحرص على الإبقاء على هذه العلاقة، وتحرص تركيا من جانبها على استمرار دعم الولايات المتحدة لها فيما يتعلق بانضمامها للاتحاد الأوروبي كما أن إسرائيل تعد مصدرا للأسلحة المتطورة بالنسبة لتركيا، وهناك عدد من الروابط العسكرية بينهما وأحد العوامل أيضا المخاوف التركية من دعم إسرائيل لحزب العمال الكردستاني في حال ساءت العلاقة بين البلدين ويأتي في السياق أيضا الأهمية الاستراتيجية لهذه العلاقة بالنسبة لتركيا من أجل الاستمرار في لعب دور إقليمي فيما يخص مباحثات السلام غير المباشرة في المنطقة[٦٤]

تركيا والاتحاد الأوروبي:

"الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم ٢٧ دولة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام ١٩٩٢ م، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي وقد تطور الاتحاد الأوروبي من جسم تبادل تجارب إلى شراكة اقتصادية وسياسية[٦٥]"، وتسعى تركيا منذ مدة طويلة لتكون واحدة من دول الاتحاد الأوروبي، ومرت مساعيها بعدة مراحل، فقد قامت بتقديم طلب رسمي للانضمام للاتحاد الأوروبي في ١٩٨٧م، ووقعت مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية للاتحاد الجمركي في ١٩٩٥موفي ١٩٩٩، اعترف بتركيا رسميا على أنها مرشحة للعضوية الكاملة للاتحاد الأوروبي وقد تباينت مواقف الدول الأعضاء من هذا الطلب التركي، وأثار الموضوع جدلا واسعا، فهنالك أكثر من نقطة حرجة تؤثر على قرار الاتحاد الأوروبي بشأن تركيا، فإذا انضمت تركيا للاتحاد ستكون ثاني أعلى دولة على مستوى تعداد السكان بعد ألمانيا، مما يعطيها عددا كبيرا من الممثلين في البرلمان الأوروبي، وهو ما يثير مخاوف الدول الأوروبية بأن تصبح القضايا الإسلامية قضايا أوروبية باعتبار أن الإسلام هو الدين الرئيس في تركيا كما ان

---

[٦٢] أنظر محمد كرباجي أوغلو، مقابلة إذاعية في مونتي كارلو الدولية، http://www.france24.com/ar/20100601-turkey-israel-relations-future-raid-army-dead-citizen-gaza-freedom-flotilla، ومحمد محيسن،"شريان الحياة توثق الاعتداء على أسطول الحرية"، جريدة السبيل، ٢٩ آب ٢٠١٠

[٦٣] أنظر"خبراء عن مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية"، http://ar.trend.az/news/politics/foreign/1699340.html

[٦٤] أنظر عبد العظيم محمود حنفي، مستقبل العلاقات التركية الاسرائيلية، موقع السياسة، http://www.al-seyassah.com/AtricleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/97644/reftab/59/Default.aspx

[٦٥] الاتحاد الأوروبي، ويكيبيديا.

هنالك مخاوف فيما يتعلق بالانعكاسات الاقتصادية نتيجة لانتشار العمالة التركية والسلع التركية في الأسواق الأوروبية ولكن بالمقابل سيتاح للمستثمرين الأوربيين أن يقوموا بمشاريع بشكل أوسع داخل تركيا

تعتبر الولايات المتحدة من أكثر الداعمين لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، في حين يقف ساركوزي في موقف معارض لهذه الخطوة، رغم أنه لا يعارض أن تكتفي تركيا بالشراكة مع الاتحاد الأوربي وليس أن تصبح عضوا فيه بينما تأخذ اليونان موقفا معارضا تماما لانضمام تركيا، لعدة أسباب منها احتلال قبرص في ١٩٧٣، والاختلاف بين البلدين حول جزر إيجة[٦٦]

وعن مستقبل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، يرى المفكر المصري رفيق حبيب، أن استمرار التفاوض هو الحل الأفضل لجميع الأطراف الآن، ففي حال انضمت تركيا للاتحاد الأوروبي فإنها سوف تخسر جزء كبير من الرابط الذي يربطها بالعالم العربي والإسلامي، ولن تكون قادرة على إحداث التوازنات في علاقتها مع مختلف الأطراف إذ أنها ستصبح مقيدة بالسياسات الأوربية، ولكن في حال أنها استمرت بالتفاوض فهو ما سيعود عليها بالنفع أكثر من انضمامها فعليا للاتحاد، لأنها ستتمتع بمساحة تستطيع من خلالها ترتيب أوضاعها الداخلية والوصول إلى حالة من الديمقراطية التي تحد من سيطرة العسكر على السياسة، وجعل الانتخابات هي الشرعية الوحيدة للحكم في تركيا وفيما يخص الغرب فإنه سيمتلك أيضا مزيدا م الوقت خلال التفاوض ليجد منفذا له من هذه الخطوة المقلقة بالنسبة له، وحتى يصل إلى طريقة يضمن خلالها شراكته مع تركيا دون الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[٦٧]

تركيا والولايات المتحدة الأمريكية:

طالما كانت العلاقات التركية الأمريكية محط اهتمام لدى الطرفين، وكانا حريصين على الحفاظ على بقائها متينة ومحققة لمصالح الطرفين فخلال الحرب الباردة كانت تركيا حليفا لأمريكا، وكانت تشكل لأمريكا منطقة مهمة لابد من كسبها ضمن سياسة(سد المنافذ) ضد الاتحاد السوفياتي، خصوصا بعد انضمام تركيا لحلف الناتو بعد الحرب العالمية الثانية كما استمرت العلاقات وثيقة بين أمريكا وتركيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، إذ عملت أمريكا على تكثيف وجود قواتها في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠، فكانت بحاجة إلى كسب تركيا حليفا في المنطقة وازدادت أهمية تركية بالنسبة للولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، فقد سمحت تركيا باستخدام أراضيها ومجالها الجوي من قبل القوات الأمريكية في حربها على أفغانستان ضمن ما سمته "الحرب على الإرهاب" وبشكل عام فإنه كلما تعمق الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط زادت أهميتها بالنسبة لأمريكا كحليف استراتيجي

---

[٦٦] أنظر انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ويكيبيديا.

[٦٧] أنظر رفيق حبيب، تركيا والاتحاد الأوروبي، الدستور، ١٤-٨-٢٠١٠، http://dostor.org/opinion/10/august/13/25364

ويشكل موقف أمريكا من حزب العمال الكردستاني، نقطة قوة في العلاقات بين البلدين، إذ تصنفه على أنه منظمة إرهابية، كما أن الإدارة الأمريكية تؤيد قلق تركيا من قيام دولة كردية مستقلة في العراق، لما لذلك من خطر على أمنها الداخلي، وذلك خوفا من ردة فعل الأكراد في تركيا الذين يشكلون ١٥-٢٠% من سكان تركيا

وشهدت العلاقات بين أمريكا وتركيا توترات ولكنها لم تصل إلى حد عميق في الخلاف، فقد كانت العلاقات متوترة مثلا طوال فترة تسلم بوش رئاسة الولايات المتحدة[٦٨]، كما أنها مؤخرا شهدت أيضا تراجعا بسبب الموقف التركي من قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وبدورها فيما يخص الملف النووي الإيراني، إضافة إلى قضية أثارت حساسية عالية من جانب تركيا، وهي موافقة الكونغرس على اعتبار مذابح الأرمن التي حدثت في نهاية العهد العثماني، مجازر هدفها الإبادة، الأمر الذي أغضب الحكومة التركية إلى درجة تهديدها بإغلاق القاعدة الأمريكية الموجودة على أراضيها[٦٩] وفي ضوء التصرفات الحازمة لأنقرة، تعمل الحكومة الأمريكية على منع المصادقة النهائية على القرار، وتعرقل تمريره للكونغرس من أجل مناقشته[٧٠]

ولكن في المحصلة، فإن العلاقة بين الأتراك والولايات المتحدة لن تجد طريقها إلى القطيعة، لما تحققه من مصالح استراتيجية للبلدين، وإنما قد تمر في فترات من التوتر، وفترات أخرى من التعاون المكثف بينهما

---

[٦٨] أنظر، تركيا والولايات المتحدة مصالح إستراتيجية متبادلة، ملفات، مركز الجزيرة للدراسات، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E9B392C5-7147-4FBA-8766-99FEB14D1501.htm

[٦٩] أنظر برنامج البعد الآخر، قناة النيل، العلاقات التركية الأمريكية، ٢٦-٥-٢٠١٠، http://www.nilenews.tv/Channel/VideoStreaming.aspx?Show=5160

[٧٠] أنظر http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=351850

سابعا: التجربة الإسلامية السياسية في تركيا

تعتبر تركيا الدولة المسلمة الوحيدة التي تنص في دستورها على العلمانية كمادة أساسية لا يمكن حذفها من الدستور، ولذلك فإن الحركة الإسلامية في تركيا مرت في العديد من المراحل وعانت وبذلت كثيرا من الجهود حتى وصلت إلى واقعها الحالي إذ أنها طورت أداءها وتجربتها في مختلف جوانب الحياة في تركيا وتركت بصماتها على السياسة والثقافة والمجتمع، وما يؤكد ذلك هو وصول قادة من أصول إسلامية إلى السلطة واستمرارهم إلى الآن

مسيرة الحركة الإسلامية في تركيا:

بدأت التعددية السياسية في تركيا بعد وفاة أتاتورك واستلام عصمت إينونو الرئاسة (١٩٣٨)، وتمظهر ذلك في تشكيل الحزب الديمقراطي، حيث التحقت التيارات الإسلامية به، تعبيرا عن رفضها للمسار الأتاتوركي في الحكم ثم التحقت تلك التيارات بحزب مستقل(حزب الأمة) ١٩٤٨ الي تم حله عام ١٩٥٤ بحجة أنه يستخدم الدين في السياسة ثم تتالت بعد ذلك الأحزاب الإسلامية، التي كانت غالبا ما يتم حلها بعد فترة قصيرة من تشكيلها وبدأت مع هذه الظاهرة ما يمكن تسميته بالإحياء الإسلامي في تركيا حيث بدأ الإسلاميون حينها بالانتقال من الهامش إلى مسرح الأحداث السياسية، على وجه الخصوص بعد إنشاء حزب العدالة في الستينيات الذي أكمل مسيرة الحزب الديمقراطي، وجمع حوله التيارات الإسلامية، وكان من بين أعضائه نجم الدين أربكان حتى عام ١٩٦٩ حيث أسس بعد ذلك حزب النظام الوطني ١٩٧٠ الذي عبر عن تيار جديد له توجهات دينية واضحة، ولكنه أغلق في ١٩٧١ بتهمة عداء العلمانية وبعد ذلك تم تأسيس (حزب السلامة الوطني) ودخل الحزب الانتخابات ١٩٧٣ حيث حصل على عدد من المقاعد التي جعلته القوة السياسية الثالثة في تركيا، وكون حينها ائتلافا حكوميا مع الحزب الجمهوري، عندها أصبح أربكان نائب ريس الوزراء في حادثة كانت الأولى من نوعها لالتقاء العلمانيين والإسلامين من أجل تشكيل حكومة واحدة حينها أصبح الإسلاميون طرفا أساسيا من المعادلة السياسية في تركيا لا يمكن تجاوزه أو استعداؤه وقد تم تكرار هذه التجربة مرتين بعد ذلك، فقد دخل حزب السلامة الوطني بائتلاف مع حزب العدالة في عامي ١٩٧٧،١٩٧٥، ولكنه تعرض للغلق لنفس الأسباب المعتادة وهي انتهاك العلمانية عام ١٩٨٠

ولكن عاد التيار الإسلامي ليظهر من خلال حزب الرفاه ١٩٨٣، وظهر معه بنفس الفترة حزب (الوطن الأم) الذي تعرض للتصدع ١٩٩١وأدى إلى خروج التيار الإسلامي منه ١٩٩٢، فبدأ حينها صعود حزب الرفاه، إذ وصل إلى رئاسة الوزراء، وتحالف مع حزب (الطريق المستقيم) رغم أن هذا التحالف لم يستمر بسبب تدخل الجيش، وإجبار أربكان على ترك المنصب وتقديم استقالته في عام ١٩٩٧ وتم بعد ذلك إغلاق الحزب ١٩٩٨م[٧١]

وفيما بعد تأسس حزب السعادة الذي شكل توجهات أربكان المحافظة، وحزب آخر هو حزب العدالة والتنمية الذي يشكل تيار الإصلاحيين وهو الحزب الحاكم الآن في تركيا

---

[٧١] أنظر كمال السعيد حبيب، الإسلاميون الأتراك من الهامش إلى المركز، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص١٠٩-١١٥.

وعن ما يتسم به حزب العدالة والتنمية، وما يتميز به عن غيره من أحزاب التيار الإسلامي التركي التقليدية:

• الوعي بضرورة التجديد في الأسلوب والطرح ورفد تجربة العمل الإسلامي في تركيا برؤى جديدة وأسلوبية مختلفة، كي تصبح أكثر قدرة على تحقيق الأهداف السياسية

• قادة حزب العدالة والتنمية لا ينتهجون الفوقية في تقديم النموذج الإسلامي، بل ينظرون للآخر بمساواة تستدعي من جانبهم الحوار والتفاوض من أجل الوصول إلى حلول تحقق مصالح الجميع

• يتسم الحزب بمستوى عال من النضج والخبرة السياسية العملية التي اكتسبها من خلال ممارسة السلطة في البلديات، إذ أنه أدرك منذ البداية أن الطريق الأربكاني المعارض لعرف الدولة التركية لن يوصل إلى الأهداف المأمولة

• إن قبول الآخر واحترام خصوصيته وخصوصية الذات من أهم مبادئ القيادات الجديدة، في حزب العدالة والتنمية، لذلك فإنهم يعلمون من أجل إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع وتصب هذه المبادئ والسياسية ضمن ما يسمى بالـ(الديمقراطية المحافظة) التي تسبغ عمل الحزب، وتعبر عن رؤاه وسياساته

• يحتوي حزب العدالة والتنمية على قوى وتحالفات سياسية متنوعة،" وأهم هذه القوى هي تشكيلات وأعضاء وبرلمانيو أحزاب يمين الوسط مثل حزب الوطن الأم، وحزب الطريق القويم، وكذلك شرائح من التكنوقراط وخريجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميون في مراحل سابقة، إضافة إلى البرجوازية الوسطى والصغرى، سواء في إسطنبول والمدن الكبرى أم في الأناضول[٧٢]"

• يحرص الحزب على عدم الاصطدام مع طبيعة النظام في تركيا، ويؤكد على أنه حزب يسعى لإحداث تقارب بين الأطراف المختلفة لتحقيق المصلحة العامة

• تركيز الحزب على قيم الديمقراطية والحوار والتعاون بدل اعتمادهم على العواطف الدينية

• رفض إسباغ السبغة الإسلامية على الحزب، وتبني مفهوم الحزب السياسي

• يعتبر حزب العدالة من حزب مركز، بمعنى أنه لا ينزع إلى اليمين أو اليسار، إنما هو حزب ديمقراطي يحترم الإسلام لأنه هوية للدولة، ويدعو لعلمانية متسامحة

إنجازات حزب العدالة والتنمية:

• حقق الحزب إنجازات مهمة على المستوى الاقتصادي، مما حقق آمال طبقة كبيرة من المجتمع التركي، وروج للحزب بين الهيئات الاقتصادية

• تقليل الهيمنة العسكرية على الحياة السياسية، واعطاء الأكراد والأقليات مساحة أوسع لممارسة حرياتهم والتعبير عن هويتهم الخاصة

[٧٢] خالد الحروب، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية، ص١٤

• تكريس علاقات طيبة مع الجوار، والحرص على لعب دورا إقليميا محوريا في المنطقة[٧٣]

• "تحويل التيار الإسلامي العام من مسار "سياسات الهوية" إلى "سياسات الخدمات"، بمعنى أنه فكك تقيد البرامج الإسلامية السابقة وغرقها في مسائل الهوية والثقافة، ونقلها إلى مسائل السياسة الاجتماعية والخدمية والاقتصادية ويمكن القول إن هذا هو المفصل التاريخي والأيديولوجي الأهم خلال الخمسين سنة الماضية في الفكر السياسي للإسلاميين الأتراك" وهو ما جعل شريحة واسعة من الشباب والفئات الاجتماعية ينجذبون إلى الحزب ويؤيدونه لإيمانهم بقدرته على إحداث التغير الإيجابي في واقع المجتمع التركي[٧٤]

[٧٣] أنظر كمال السعيد حبيب، مرجع سابق، ص١١٥-١٢١

[٧٤] خالد حروب، مرجع سابق، ص١٥

التجربة الإسلامية للحكم في تركيا(حزب العدالة والتنمية)، مقابل نموذج الحكم الإسلامي(التقليدي)

يمكن القول أنه لا يوجد نموذج إسلامي محدد للحكم، يمكن أن يطبق بشكل مباشر في الحياة السياسية، وذلك عائد لأكثر من عامل، أهمها أن الإسلام لم يحدد نظاما تفصيليا للحكم، وعوض ذلك أتي بجملة من المبادئ العامة التي من الممكن تطبيقها لأكثر من شكل والعامل الثاني الذي لا يقل أهمية عن ذلك، هو العامل التاريخي العائد إلى عدم تطبيق الإسلام على مستوى الحياة العامة والسياسة لعهد طويل، مما أنتج جمودا في فقه العمل وتراجعا في قدرته على احتواء التغيرات الحاصلة في بنية المجتمع الحديث، وهو ما يحتاج جهدا مكثفا ونشاطا فيما يتعلق بالاجتهادات حول الأمور التي تتعلق بالحكم، وذلك كله قبل الشروع بتبني برنامجا سياسيا محددا، إذ لابد أن يقوم البرنامج السياسي لأي تيار إسلامي على ما تتوصل إليه تلك الاجتهادات ولكن واقع الحركات الإسلامية وتاريخها الحديث، يشير إلى إحجام تلك الحركات عن الشروع في تنشيط حركة الاجتهادات، وذلك في سببه الرئيس عائد إلى مخاوف من انتقادات داخلية، وبالتالي بدافع من حفاظهم على وحدة الصف الإسلامي، فإنهم لا يشرعون بفتح باب الاجتهادات التي من شأنها تحديث نظرة الإسلام وتعاطيه مع متطلبات العصر لذلك فالثمن الذي تدفعه الحركات الإسلامية نتيجة ذلك، باهظ جدا، إذ أنها تعاني في الأغلب من عدم وضوح الرؤية، سواء للمتلقي وجمهورها المخاطب، أو بالنسبة للأعضاء وقيادات هذه الحركات وإن عدم وضوح الرؤية بدوره يوصل إلى العديد من النتائج السلبية منها، إهمال المشكلات لعدم توفر حل عملي لها، وخلق صراعات داخل الحركات، ففي حال غياب النظام الموحد للعمل فإن ذلك يترك الباب مفتوحا على مصراعيه لتعدد الآراء في قضايا لها علاقة مباشر بالجانب التطبيقي للعمل، كالديمقراطية، والتعددية، ومفهوم العدل الاجتماعي، ودور المرأة في العمل، والعلاقة مع الآخر، وغيرها في حين أن العمل السياسي الإسلامي الموحد يحتاج إلى اتفاق على الرؤية بالذات فيما يخص مثل هذه القضايا الأساسية التي لها طابع تطبيقي

لكن لابد للحركات الإسلامية اليوم أن تخوض في مجال الاجتهاد، وتشكل برامجها حسب تلك الاجتهادات وإلا ستجد تلك الحركات نفسها خارج دولاب الحياة السياسية، أو أنها في حال وصلت إلى متن الحياة السياسية دون جاهزية، فستحدث خيبة أمل في نفوس المتطلعين إليها، مما قد يؤثر على نظرة الناس ليس فقط لقيادات الحركة الموجهين لعملها، إنما أيضا للأساس الذي قامت عليه تلك الحركات وهو إحياء تطبيق الحكم الإسلامي في الحياة السياسية

ويرى بعض الاختصاصيين السياسيين أن بادئة التغيير في مثل هذه الحركات هو أن تختار لنفسها هدفا سياسيا محددا، بدل أن تقع في تبني التوجهات العامة، ويلاحظ أن بعض الحركات

الإسلامية تنبهت لهذه الحاجة، فاتخذت أسماء أكثر تحديدا، مثل حزب النهضة، الحزب الاشتراكي الإسلامي، العدالة والتنمية[٧٥]

انتقالا للمقاربة بين النموذج الإسلامي للحكم وحالة حزب العدالة والتنمية، نجد التجربة الإسلامية في الحكم لهذا الحزب تبتعد عن النموذج الإسلامي الذي يتكئ على المبادئ العامة للدين، دون البحث في الناحية التطبيقية التي يرى أنها يجب أن تكون الأهم في برنامجه السياسي إذ أن أداء حزب العدالة والتنمية يؤكد ميله إلى الجانب العملي، وتركه المناظرات أو الدخول في صراعات، واصطدام مع الآخر، مستفيدين بذلك من تجربة التيارات الإسلامية التقليدية التي لم تصل إلى أهادفها عن طريق عدم تقبلها للتيارات الأخرى وعمل الحزب على التركيز في برنامجه على احتياجات المجتمع التركي بكل فئاته، وجاء برنامجه متبنيا مبادئ الديمقراطية، والمدنية وحقوق الإنسان[٧٦] كما تحولت شعارات الحزب إلى أرقام، فالاقتصاد التركي الذي انتعش في عهد حزب العدالة والتنمية أكبر دليل على ذلك، وكثير من السياسات والاستراتيجيات التي اتبعها والتي ذكرناها سابقا تدل على مدى تحقيق الحزب لأهدافه في إحداث التنمية، وتحقيق العدالة

إذن، فحزب العدالة والتنمية، هو تجربة جديدة في درب الحركات الإسلامية العاصر، وتجربة مختلفة لفتت نظر العالم إليها مما يستدعي متابعتها ودراستها، للاستفادة من أخطائها وايجابياتها في تطوير الحراك الإسلامي العالمي

[٧٥] أنظر الطيب زين العابدين، ماهو النموذج الإسلامي للحكم، موقع السودان الإسلامي، http://www.sudansite.net/2009-06-21-20--02-15/2008-10-08-09-44-04/602

[٧٦] أنظر"حزب العدالة والتنمية التركي قراءة في تجربة إصلاحية، http://alafnan.jeeran.com/archive/2009/1/777050.html

ثامنا: خصوصية التجربة الإسلامية التركية (مقارنة بين التجربة التركية ونظيراتها في دول المنطقة)

إن الحركات الإسلامية الحديثة، التي ظهرت كردة فعل للتيارات الداعية للتغريب، تركز في نشاطها على الإسلام كهوية وكقيمة عاطفية توحد المسلمين أما في حال التفتنا إلى الجانب التطبيقي لمفهوم الدولة الإسلامية الذي تتبناه هذه الحركات، فإننا نجد أنه مازال غير واضح تماما، مما ينتج تباينات واسعة بين الحركات التي تتبنى هذا المفهوم والطريقة الذي تترجمه على أرض الواقع عند وصولها إلى مواقع سلطة في بلدانها[٧٧]

ومن هنا، جاءت أهمية مقارنة التجارب الإسلامية بالتجربة التركية، ومن هذه التجارب، التجربة السودانية، التجربة الإيرانية، وتجربة حماس

التجربة السودانية / التجربة التركية:

تعتبر الحركة الإسلامية السودانية في بداياتها، امتداد لحركة الإخوان المسلمين في مصر، حيث استمدت أدبياتها منها ومن أدبيات المودودي(مؤسس الجماعة الإسلامية في باكستان)، وقد كانت تركز في نشاطها على محاربة التيار الشيوعي في السودان، وتأكيد الهوية الإسلامية ولذلك كانت ترفع شعار الدولة الإسلامية والدستور الإسلامي عبر المراحل التي مرت بها، من الإخوان المسلمين، إلى الجبهة الإسلامية للدستور، ثم جبهة الميثاق، وبعدها الجبهة الإسلامية(١٩٨٥) بعد سقوط حكومة النميري وأخيرا ثورة الإنقاذ الوطني والتي استملت الحكم بعد انقلاب عسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وتشكيلها لحكومة الإنقاذ التي تعتبر مرحلة التمكين بالنسبة للحركة الإسلامية السودانية ورغم أن الحركة امتدت لأكثر من خمسين عاما، إلا أنها لم تصل إلى رؤية عملية لإصلاح الواقع، وفي هذا المعنى يقول الدكتور حسن الترابي: "فالحركة الإسلامية بأثر من بيئتها تنشط نحو الفعل والتجريب أكثر منها نحو التنظيم والتحرير، وقادتها أهل ثقافة وإدارة وسياسة وحركة، أكثر منهم أهل علم وفكر وتأمل" ولذلك لم يكن مستغربا أن يستبين مدى الطرح العام لمفهوم الدولة الإسلامية، عندما يوضع أمام الواقع العملي، ويواجه المشكلات المختلفة للدولة مما أدى إلى تبدد الآمال التي عقدها مؤيدو الحركة الإسلامية السودانية، فالدولة تعاني من العلل التي تعاني منها بقية الدول العربية الأخرى من جهل وفقر واستبداد الحزب الحاكم وهيمنته على المواقع الحيوية في الدولة وإن ذلك بالتأكيد ليس عائد إلى عيوب في منطلقات الحركة الإسلامية، والتأكيد على إعمال الإسلام السياسي في الحكم، ولكن لأن إدارة الدولة بحاجة إلى كم كبير من المراجعات والعمل على إعادة بناء المفاهيم المتعلقة بالدولة والسياسية بما يتواءم مع العصر ولا يخرج في نفس الوقت عن الثوابت، وتجهيز حلول للمشكلات الحياتية التي تواجه المجتمع السوادني[٧٨]

---

[٧٧] أنظر معتز أحمد مصطفى، الحركة الإسلامية السودانية وأزمة مفهوم الدولة الإسلامية، إسلام أونلاين، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout&cid=1221039331023

[٧٨] أنظر معتز أحمد مصطفى، مرجع سابق.

وفي مقارنة الحالة الإسلامية السودانية بالحالة التركية، نجد أن الأخيرة استطاعت أن تنتقل خلال مراحل من حالة العمومية والاعتماد على الخطاب الانفعالي إلى مرحلة النضج السياسي المبني على رؤية واقعية عملية للنشاط السياسي [٧٩] في حين أن التجربة السودانية لم تستطع أن تحل مشكلات المجتمع السوداني، ومازال المجتمع في السودان يعاني من الحالة الاقتصادية والثقافية المتدهورة، في حين أن تركيا حزب العدالة والتنمية الآن في تحسن اقتصادي مثير للإعجاب وذلك لأن سياسة حزب العدالة والتنمية تتميز بتركها لرفع الشعارات الكبيرة، وتركيزها على المشاريع الصغيرة القابلة للتنفيذ كما تتميز الحركة الإسلامية التركية بالتعددية داخل الحركة، لكنها تعددية لم تفرز صراعات[٨٠] مثل الحالة السودانية التي انضم الجزء المنشق منها إلى صفوف المعارضة

وتختلف التجربة الإسلامية للحكم في السودان عن التجربة التركية، بأن الأولى وصلت إلى الحكم عن طريق القوة (الانقلاب العسكري)، أما الثانية فقد وصلت عن طريق الاقتراع ومن خلال ممارسة الديمقراطية

التجربة الإيرانية/ التجربة التركية:

تبدأ التجربة السياسية الإسلامية في إيران منذ "إعلان الجمهورية الإسلامية في ١ إبريل ١٩٧٩حين تمت الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي إبان ما عرفت باسم الثورة الإسلامية، ووصول الإمام الخميني إلى السلطة بحيث صارت منذ ذلك الحين تتبع نهجا ذا "منظور إسلامي" في الحكم وتطبق منهج المذهب الشيعي الاثني عشري" [٨١]، وتعد هذه الهيمنة للمرجعية الدينية - القائمة على ما يعرف ب"ولاية الفقيه"-، في إيران عائدة إلى أن المرجعية الشيعية تملك قوة تأثير كبيرة على من يتبعونها، لذلك فإنها حين تقرر الدخول في السياسة تكون بشكل مسبق لديها خلفية جماهيرية واسعة، وقوة شعبية داعمة لها، خصوصا في دولة كإيران يشكل المذهب الشيعي الاثني عشري الدين الرسمي للدولة، ويمثل أتباعه ٨٩% وقد عملت الحكومة الإسلامية منذ تسلمها الحكم على سبغ المجتمع الإيراني كاملا بالسبغة الدينية، وعملت من أجل تحقيق ذلك على تشييع المؤسسات المدرسية والإعلام بنفس الوقت، وفرض القوانين التي كانت تكرس حالة من الانغلاق الاجتماعي بدافع تطبيق الشريعة الإسلامية، ولكن التشدد الذي مارسته الحكومة على المجتمع أدى إلى إنتاج مجتمع مقيد لا يتمتع فيه الأفراد بالحريات[٨٢]

وفي مقارنة بين التجربة الإسلامية الإيرانية، والتركية، نجد أن هناك تقارب طفيف، في حين أن هناك تباينات كثيرة فرغم أن الحالتين التركية والإيرانية تعبران عن التوجه نحو الانتقال من الأممي

---

[٧٩] أنظر وسام فؤاد، الحالة الإسلامية في تركيا.. تعددية صحية،

[٨٠] المرجع السابق.

[٨١] ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

[٨٢] أنظر ويكبيديا المرجع السابق، و عمر قدور "عن جذور الثورة الإسلامية في إيران: عندما يتحول إلى ايدلوجيا قومية" http://www.alsafahat.net/blog/?p=3،

وhttp://summereon.net/news.php?action=view&id=722&PHPSESSID=efedbdb34f154b7f552dd25ec2ba1dcd

إلى القومي في فكر الحركات الإسلامية الحديثة، بحيث أن كلتاهما حاولت ان تكون أكثر محافظة على المفهوم الوطني، بحيث مزجت بين الرؤية الإسلامية وعواطف الشعب المبنية على الوطنية والقومية، وفي حالة إيران نجد أن الإسلام الشيعي أصبح أقرب إلى كونه إيدلوجيا قومية، فقد اختلط المذهب الشيعي بالنزعة الفارسية، وأصبح أحد مكونات الهوية الفارسية في إيران[٨٣] إلا أن التباين حاصل في سياسات هذه الأنظمة تجاه شعبها وتجاه الآخر، فالنموذج الإيراني كثير التشدد تجاه شعبه، ويتصف باستعدائه العلني للآخر وعدم القدرة على استيعابه والتعاون معه، أو على الأقل عدم إثارة غضبه، فإيران الآن بعد مواقفها في حرب العراق، وبشأن البرنامج النووي خسرت التعاطف العربي، وفي نفس الوقت أثارت القوى الدولية للتحرك ضدها[٨٤] في نجد النموذج التركي يحافظ على دوره الإقليمي ويصفر أي علاقات غير جيدة مع الجوار، وفي نفس الوقت يتقرب من الغرب ولذلك نستطيع أن نصف التجربة الإيرانية بأنها منغلقة، في حين أن التركية على العكس تماما منفتحة على كل التيارات الفكرية

وفي مستوى آخر نجد أن التجربة الإسلامية التركية تقترب من الديمقراطية أكثر وهو ما يتمثله حزب العدالة والتنمية من خلال تبني "الديمقراطية المحافظة"، في حين أن التجربة الإيرانية من خلال منظومة ولاية الفقيه تقترب إلى الاستبداد والدكتاتورية وهو ما استبان جليا خلال انتخابات(٢٠٠٩) التي خسر فيها "موسوي" الذي يعتبر من الإصلاحيين، لصالح نجاد(للمرة الثانية) التابع للمحافظين وما رافق تلك الانتخابات من ممارسات قمعية وإغلاق لمحطات إعلامية معارضة لمنظومة ولاية الفقيه، وما تردد عن تزوير الانتخابات بإشراف المرشد الأعلى للثورة، الأمر الذي يؤكد آراء البعض فيما يخص اقتراب سقوط مثالية ولاية الفقيه التي تعتبر من تركة الخميني[٨٥]

وفي حين أن التجربة التركية الإسلامية في الحكم متمثلة في حزب العدالة والتنمية، تزدادا شعبيتها بين أوساط الشعب التركي ويستدل على ذلك من نتائج الانتخابات ٢٠٠٧ التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية للمرة الثانية (بعد انتخابات ٢٠٠٢) بأغلبية ساحقة، إذ ازدادت نسبة المصوتين له،وشكل الحكومة منفردا[٨٦] بالمقابل نجد أن الهوة تتسع بين الحكومة الإسلامية الإيرانية متمثلة بمنظومة ولاية الفقيه و الشعب الإيراني – خاصة الشباب والمرأة- وتزداد المؤشرات لاقتراب انهيار ولاء الشعب لإرث الخميني[٨٧]

التجربة التركية\حماس:

---

[٨٣] أنظر عمر قدور، مرجع سابق، و سامي الزبيدي، " الحركة الإسلامية، العرب إيران وتركيا"، منبر الرأي http://www.manbaralrai.com/?q=node/41700

[٨٤] أنظر معقل زهور عدي، أخطاء السياسة الإيرانية والمواجهة القادمة، كنعان النشرة الالكترونية، العدد ١٠٣٤، ٢٠٠٧، http://www.kanaanonline.org/articles/01034.pdf

[٨٥] أنظر الهيثم زعفان، تحولات المجتمع الإيراني وبداية الانقلاب على ولاية الفقيه، موقع المسلم http://almoslim.net/node/113924

[٨٦] أنظر http://www.aljazeera.net/NR/exeres/27849E5F-C519-41E9-B4C4-8FEE1EB1A4B6.htm

[٨٧] أ،ظر الهيثم زعفان، مرجع سابق.

إن وصول حركة حماس إلى السلطة نتيجة لفوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦، جعل منها التجربة الأولى الحقيقية لحركة تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين وتصل إلى السلطة، ولكن هذه التجربة لها خصوصية عالية وظروف متداخلة بحيث لا يمكن الحكم من خلالها على مدى نجاح أو فشل التجربة في الحكم، لأنها جاءت في مرحلة استثنائية، تتطلب منها متطلبات خاصة لا تتطابق بالضرورة مع متطلبات الحكومات الاعتيادية[٨٨]

لذلك فنحن لا نستطيع عقد مقارنة بينها وبين النموذج الإسلامي التركي في الحكم متمثلا بحزب العدالة والتنمية للتباين الشديد في البيئات التي نشأت وتطورت فيها كلتا الحالتين، ولكن نستطيع أن نرصد هذه التباينات في الظروف ونعرض بعض الفروقات في أداء كلتا الحالتين

إن حماس كحركة إسلامية وصلت إلى الحكم، تواجه تحديات بالإضافة إلى التحديات الداخلية على صعيد المجتمع الفلسطيني وما يعانيه من أزمات اجتماعية واقتصادية وثقافية، هناك أيضا مواجهتها مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني التي خسرت أمام حماس في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ الأمر الذي أدى إلى صراع بين فتح وحماس أوصلهم إلى الانقسام في ٢٠٠٧،حيث سيطرت حماس على قطاع غزة [٨٩]، كما أنها تواجه ظروف الاحتلال و كل ما تمارسه إسرائيل من ضغوطات دولية ومكائد ضد حماس، تشاركها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية الحليفة الدولية لإسرائيل لذلك فإن تجربة حماس في الحكم أكثر تعقيدا من غيرها من الحركات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم مثل التجربة السودانية والتركية والإيرانية

ويؤخذ على حركة حماس بحسب المحلل السياسي برهان غليون، أنها" تعاني من إشكالية العمل السياسي الكبرى التي تواجه الحركات الإسلامية عامة، أي خطأها في تقدير واقع البيئة الدولية والإقليمية، وأنها لا تأخذ بالقدر الكافي مسألة أنه لم يعد هناك سياسة مستقلة كليا عن محيطها " [٩٠]

التفاتا إلى التجربة الإسلامية التركية نجدها تراعي الظروف الدولية والإقليمية، بحيث أنها مدركة لأهمية المحيط السياسي في رفد تجربتها ودعمها، وفي سياق ذلك فإنها تحرص على علاقات ودية وغير عدائية وتعاونية أحيانا، مع الآخر سواء أكان الإقليمي أو الدولي في حين في أن حماس وصلت إلى مرحلة الحصار في غزة، الأمر الذي حولها إلى هدف سهل لإسرائيل[٩١]

---

[٨٨] أنظر محمد جمال عرفة، حماس في الحكم.. التجربة الإسلامية الأصعب، إسلام أونلاين.نت http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1168265641729

[٨٩] أنظر http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1769

[٩٠] برهان غليون، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1182774611531&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

[٩١] أنظر المرجع السابق

الحركة الإسلامية التركية/ الإخوان المسلمون:

إن الحركة الإسلامية التركية وحركة الإخوان المسلمين نشأتا إثر سقوط الخلافة الإسلامية في تركيا، ولكن هناك فروقات في المساروالسياسيات التي اتبعتها كل من الحركتين حيث أخذت جماعة الإخوان المسلمون طابعا عالميا منذ نشأتها في مصر ١٩٢٨، بحيث أنها تهدف لإعادة الخلافة الإسلامية، وهي الآن تنتشر في ما يقارب ٧٢ دولة في العالم[٩٢]، في حين أن الحركة الإسلامية التركية كما ذكرنا سابقا تأخذ بعدا قوميا وطنيا وتعتبر أحد التيارات الوطنية في تركياكما أن جماعة الإخوان المسلمين تتسم بالشمولية في فكرها الذي يستند بشكل أساسي إلى فكر المؤسس الأستاذ حسن البنا، وما يزال ذلك واضحا في سياساتها وفي شعاراتها[٩٣]، أما الحركة الإسلامية التركية فقد أصبحت تركز على أولويات لديها في برنامجها السياسي تعكس ما تعتقده الحركة بأنه الأهم بالنسبة لاحتياجات المجتمع التركي، وينعكس ذلك كما ذكر سابقا بتسميات الأحزاب مثل (حزب العدالة والتنمية)الحاكم الآن في تركيا

وما تزال جماعة الإخوان المسلمين تعامل دوليا على أنها تمثل الإسلام المتطرف، ولم تتقبلها الأطراف الدولية ومازالت عدد من الدول تدرجها ضمن قوائم المنظمات الإرهابية[٩٤] في حين نجد التجربة الإسلامية التركية، تحاول مد جسور التواصل مع كل الأطراف التي تمثل مصلحة بالنسبة لتركيا

الحركة الإسلامية التركية\ جماعة التبليغ والدعوة:

جماعة التبليغ والدعوة، هي جماعة إسلامية متجولة نذرت نفسها للدعوة بالحسنى والزهد في الدنيا، وأسلوبها يعتمد على الترغيب والترهيب والتأثير العاطفي بدأت دعوتها في الهند، وقد استطاعت أن تجذب إلى رحابها خلقا كثيرا[٩٥] "وتعتبر الجماعة أقرب إلى كونها جماعة للوعظ من أن تكون حركة منظمة لها نشاط سياسي، إذ ينصح أتباعها بعدم الاشتغال بالسياسة أو معارضة الحكومات القائمة، ويكتفون بالخروج للدعوة[٩٦]

ورغم أن المساحة ضيقة للمقارنة بين هذه الجماعة والحركة الإسلامية التركية، إلا أننا نستطيع أن نقارن في جوانب محددة منها، أن جماعة التبليغ تعتقد بأن دعوة الأفراد وإصلاحهم

---

[٩٢] أنظر الإخوان المسلمون، ويكيبيديا
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%88%D9%86

[٩٣] أنظر " منهج حركة الإخوان المسلمين ورؤاها الفكرية"، موقع الجزيرة، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F163655E-3844-4497-800E-94AA096F1303.htm

[٩٤] أنظر الإخوان المسلمون، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[٩٥] جماعة التبليغ، ويكيبيديا.

[٩٦] أنظر http://www.saaid.net/feraq/mthahb/9.htm

سيؤدي في النهاية إلى إصلاح المجتمع، في حين أن الحركة الإسلامية في تركيا تعمل على "أسلمة المجتمع"[٩٧] لإيجاد بيئة ملائمة للمسلمين بمعنى أن جماعة التبليغ تركز على الوحدة الأصغر(الفرد) في المجتمع، في حين أن الحركة الإسلامية التركية تهتم بالبيئة العامة لهذا الفرد، عن طريق تهيئتها بطريقة منظمة وعلى نطاق واسع كما أن الحركة الإسلامية التركية توجهت منذ البدايات إلى المشاركة في الحياة السياسة في حين أنه من أهم مبادئ جماعة التبليغ هو عدم العمل في السياسة

الحركة الإسلامية التركية\ الصوفية:

تنسب الصوفية الحقة إلى علماء المسلمين المشتغلون في علم تزكية النفس وتهذيبها وهو القسم الثالث من أقسام الدين الإسلامي، بعد الإسلام(الجانب العملي)، والإيمان(الجانب العقائدي)، ثم الإحسان(أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك) وهو القسم الخاص بالتزكية والأخلاق والسمو بالنفس إلى درجات روحانية توطد علاقة العبد بالله وتزيد من إحساسه بالعبودية وتجنر إخلاصه لله ودينه وهنالك الكثير من الطرق التي تنسب إلى مشايخ المتصوفة، وقد انتشرت في مناطق كثير في العالم، مثل الطريقة القادرية، والرفاعية، والشاذلية، والنقشبندية، والمولوية، والسنوسية[٩٨]

وفي مقارنتها مع الحركة الإسلامية التركية، نجد أن الأخيرة كانت ابنا شرعيا للأولى، فقد كانت إرهاصات ظهور الحركة الإسلامية في تركيا في عهد أتاتورك على يد مرشد الطريقة النقشبندية في تركيا (الشيخ سعيد البالوي الكردي) الذي قاد الثورة الكردية، وأعدم نتيجة ذلك في ١٩٢٥، مما حدى بالحكومة التركية لإضافة مادة تنص على منع تكوين جمعيات تستند إلى الدين من أجل تحقيق غايات سياسية، واعتبار من يشاركون فيها خائنين للوطن وبعد وفاة مصطفى كمال، عادت الجمعيات الدينية وازدهرت الطرق الصوفية في تركيا من مثل التيجانية والقادرية والنقشبندية، التي كانت محضنا للكثير من قادة الحركة الإسلامية في تركيا مثل نجم الدين أربكان، وفتح الله غولن[٩٩]

كما أسهمت الحركة الإسلامية في تركيا في تخليص الصوفية من جوانبها السلبية التي انعكست على المجتمع التركي خلال فترة من الفترات، فقد أنشئ في تركيا مؤسسات خاصة تتبنى مفاهيم حديثة من ضمنها الطرق الصوفية، فصارت الصوفية في تركيا مفهوم محدث، وأصبحت الطرق الصوفية كالنقشبندية والمولوية، لديها اهتمامات عصرية، وتتفاعل مع المجتمع التركي في الجانب

---

[٩٧] http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=22960

[٩٨] أنظر صوفية، ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A9

[٩٩] أنظر (إسلاميو تركيا: من التصوف إلى السلطة)، جريدة الأخبار، http://www.al-akhbar.com/ar/node/172776
، و(الشيخ سعيد) مرشد الطريقة النقشبندية وزعيم الثورة الكوردية في تركيا، http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=kurdish_persons-20070226-772

السياسي والثقافي والاجتماعي مع محافظتهم على القيم والمبادئ الصوفية كما أنهم قوة لها تأثيرها في المجتمع، من خلال تفاعلهم مع الناس، والاهتمام بشئونهم[١٠٠]

نجد أن كلا من الحركة الإسلامية في تركيا والصوفية هناك، تتفاعل وتؤثر كل منهما على الأخرى، فلا نجد أن الحركة الإسلامية ابتعدت وتخلت عن الصوفية، بل عملت على تكييفها مفاهيمها مع العصر، في الوقت نفسه الذي تتجاوب فيه الطرق الصوفية إلى تلك التغيرات مع بقائها محافظة على مبادئ الصوفية الإسلامية

[١٠٠] أنظر مصطفى شاغريجي(مفتي استانبول)، تركيا من أتاتورك إلى أردوغان (الحلقة الخامسة) الإسلام في تركيا بين العباءة والبدلة.،جريدة الشرق الأوسط، http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10557&article=442662

إن التجربة الإسلامية السياسية في تركيا، التي يقودها الآن حزب العدالة والتنمية، تواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية التي تحكم مدى نجاحها أو فشلها، ومن أهم هذه التحديات: المشكلة الكردية المزمنة، والاقتراب من الحكم الأوروبي، الأوضاع الاقتصادية ولذلك فإن الوقت مازال باكرا للحكم على مدى نجاحها أو فشلها[١٠١]، ولكن من المفيد أن نتابع كيفية تعاطي تجربة حزب العدالة والتنمية مع التحديات الأساسية التي يواجها:

المشكلة الكردية المزمنة:

بدأت المشكلة الكردية بالظهور بوضوح، عندما اصطدمت الدولتان العثمانية والصفوية (١٥١٤) في معركة جالديران، التي كانت إحدى نتائجها تقسيم كردستان بين الصفويين والعثمانيين، وكانت أغلب الأراضي تابعة للعثمانيين

ومنذ ذلك الوقت حتى الآن، ظهرت كثير من الاتفاقيات والمعاهدات التي تخص المشكلة الكردية، ومن أهمها معاهدة تخطيط الحدود بين الدولة الإيرانية والعثمانية(١٩١٣) وأسهمت هذه الاتفاقيات في تكريس قضية الأكراد، وزيادة معاناتهم ومما عقد في سير هذه القضية، ظهور الفكر القومي في منطقة الشرق في بدايات القرن التاسع عشر كما بدأت القضية تتخذ بعدا دوليا عندما اشتد الصراع الدولي في الشرق، بين بريطانيا وروسيا على وجه الخصوص، ومحاولة الأخيرة الاتصال بالأكراد وقد دولت القضية بشكل رسمي في معاهدة سيفر (١٩٢٠) حين تم إدخال ثلاثة بنود تتعلق بقضية الأكراد ورغم أن بنود المعاهدة لم تنفذ، إلا أنها كانت بمثابة وقود لإشعال النضال الكردي لاحقا

ومع تنامي قوة الحكومة التركية، وعقد معاهدة لوزان(١٩٢٣) التي لم يتم ذكر قضية الأكراد فيها، تفاقمت المشكلة الكردية خصوصا أن كردستان أصبحت مقسمة قانونيا بين أربعة دول[١٠٢]

وما زالت حتى الآن القضية الكردية، من أكثر القضايا المثيرة للجدل في تركيا، والتي تشكل تحديا أساسيا لحكومة حزب العدالة والتنمية حاليا، الذي يحاول أن يتعامل بطريقة مختلفة مع هذه القضية الشائكة والحساسة، حيث أخذ يستعيض عن الطرقة الأمنية الضيقة في التعامل مع الأكراد، بإعطاء الفرصة لهم للمشاركة السياسية، والقيام بالإصلاحات، والممارسات الديمقراطية وقد ترجم الحزب هذا الأسلوب، بشكل عملي، حيث رحب بنشاطات تقام بغير اللغة التركية، وسمح بظهور قناة تبث باللغة الكردية كما أعلن الحزب عن مبادرة تخص القضية الكردية، تهدف إلى إحداث "توافق وطني" ويركز الحزب في خطابه دائما على ضرورة التوجه إلى الحل السياسي، فيما يخص الأكراد، وذلك لاعتقاده بأن الحل الأمني لم يعد يجدي نفعاكما إن تطور القضية الكردية

---

[١٠١] أنظر عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، ص١٠١

[١٠٢] أنظر عبدالله محمد العلياوي، جذور المشكلة الكردية، ملفات خاصة ٢٠٠٦، المعرفة، الجزيرة نت

مع ما يحدث في العراق، ووجود الحكومة الإقليمية الكردية هناك، زاد من أهمية القضية الكردية، وضرورة حلها بالنسبة لتركيا

وعن مدى تجاوب الأكراد مع سياسية حزب العدالة والتنمية، نجد أن هناك بعض المؤشرات التي تدلنا على ارتياح الأكراد بشكل مبدأي لهذه السياسية، فقد تزايدت شعبية حزب العدالة والتنمية في صفوف الأكراد (جنوب شرق الأناضول) من ٢٦% عام ٢٠٠٢، إلى ٥٣% عام ٢٠٠٧[١٠٣]

الاقتراب من الحكم الأوربي:

تنقسم التيارات السياسية في تركيا، إلى ثلاثة توجهات فيما يخص التوجه نحو الغرب، فالتوجه الأول ويمثل التيار الأتاتوركي، يطمح إلى الاندماج الكامل في الغرب على كل المستويات والتوجه الثاني يعاكسه تماما، إذ يرى في الشرق مستقبل تركيا، ويناهض حركات التغريب أما التوجه الثالث، والذي يمثل الرؤية المعلنة لحزب العدالة والتنمية منذ استلامه الحكم، فهو يدعو إلى الانضمام للمنظومة الأوروبية والالتحاق بها تكنولوجيا وسياسيا واقتصاديا، دون الذوبان فيها تماما

ومن الجانب الأوروبي، مازالت أغلب الأصوات، تصب في عدم قبول تركيا في الاتحاد الأوربي وتقوم مواقف الدول الأوربية في أغلبها على العلاقة الجدلية بين الإسلام والحداثة، والإسلام وأروبا، خصوصا بعد صعود التيار الإسلامي السياسي في تركيا في منتصف التسعينيات والتخوف لدى بعض دول الاتحاد الرافضة من توسيع الاتحاد الأوروبي الذي لا يصب في الوحدة الثقافية والدينية لدوله ورغم ذلك، فمع حدوث بعض الانفراجات في الحياة السياسية في تركيا، أعلن الاتحاد الأوروبي ١٩٩٧ أن تركيا أصبحت مؤهلة لتكون عضوا في الاتحاد وقد بدأت المفاوضات على انضمام تركيا بعد ذلك في عام ٢٠٠٥، والتي قد تستغرق من ١٠-١٥ سنة حسب تقديرات أوروبية والتي لا تضمن أيضا أن يتم قبول تركيا بعد ذلك ومن القضايا التي تضعف موقف تركيا، في انضمامها للاتحاد، قضية الأقلية الكردية، وقضية قبرص، وحالة حقوق الإنسان في تركيا، والتحول إلى المناخ الديمقراطي ويرى كثيرون أن العوامل التاريخية والثقافية هي التي ستحكم في انضمام تركيا، وليس استيفاء شروط العضوية، أو الاعتبارات الاقتصادية

ويرى البعض أن انضمام تركيا في حد ذاته، قد لا يشكل هدفا واقعيا لتركيا، إنما استمرار المفاوضات، مفيدة لتركيا من ناحية تأثيرها في دفع الإصلاحات، وتطوير واقع الحريات في تركيا[١٠٤] ويعتبر هذا الملف من اكثر الملفات التي تشكل تحديا لحكومة العدالة والتنمية، في كيفية تعاطيها معه، حيث يؤكد قادة الحزب على أهمية الاقتراب الأوربي والانضمام للاتحاد، ويتمسكون باستمرار المفاوضات، والتأكيد على رغبة تركيا في أن تصبح "عضوا كاملا" في الاتحاد الأوربي، وعدم استبدال هذه العضوية "بالشراكة المتميزة" التي تطرحها بعض دول الاتحاد بديلا عن العضوية[١٠٥]

---

[١٠٣] أنظر جمال الدين الهاشمي، نهج العدالة والتنمية التركي أزاء القضية الكردية، مركز الجزيرة للدراسات.

[١٠٤] أنظر إبراهيم البيومي غانم، جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوربية، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص١٦٩-١٨٩

[١٠٥] أنظر سانا الوكالة العربية السورية للأنباء، http://www.sana.sy/ara/3/2010/09/11/307030.htm

الأوضاع الاقتصادية:

شكلت الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تركيا في ٢٠٠١، أكبر أزمة مالية منذ زمن طويل تمر على الاقتصاد التركي وهو ما شكل محورا مهما في سياسات حزب العدالة التنمية الذي استلم الحكم في تركيا بواقع اقتصادي متدهور، إلا أن الناتج القومي في تركيا ازداد في عهده بشكل ملحوظ، وارتفع معدل دخل الفرد، وارتفعت معدلات النمو الاقتصادي- ماعدا سنة ٢٠٠٨(الأزمة العالمية)- واحتل الاقتصاد التركي ترتيب ١٦ بين اقتصادات دول العالم، وال٦ أوروبيا، ومن المتوقع أن تصبح تركيا إحدى القوى الاقتصادية الصاعدة في العالم الذي يسير نحو تعدد القطبية[١٠٦]

وإن مرد الازدهار الاقتصادي الذي تشهده تركيا، إلى الاستقرار السياسي، والإصلاحات التي يقوم بها حزب العدالة والتنمية[١٠٧]ويعد تركيز الحزب على الجانب الاقتصادي يشكل أحد نقاط القوة لديه، وسبب رئيسي من أسباب ازدياد شعبيته في الأوساط المتنوعة للمجتمع التركي

عوامل نجاح التجربة الإسلامية التركية:

إن التجربة الإسلامية في الحكم في تركيا، لفتت الأنظار إليها بسبب النجاحات التي حققتها والمؤازة الشعبية المتزايدة لها، ويمكن أن نلخص أسباب نجاح هذه التجربة متمثلة بحزب العدالة والتنمية الحاكم الآن في تركيا، بما يأتي:

- الديناميكية التي تتمتع فيها سياسات الحزب وتعني الفعالية والحركية النشطة التي يتميز بها الحزب، ويأتي ذلك واضحا في المنجزات التي باتت هي المحك في تقييم أداء الأحزاب في إدارة الحكومة، ومدى تطبيقها للشعارات التي تتبناها، فالخدمات التي عملت حكومة العدالة والتنمية على توفيرها لأكبر قدر ممكن من فئات المجتمع، والمؤشرات الاقتصادية التي تحسنت في عهد العدالة والتنمية التي انعكست على مرافق الحياة الاجتماعية، ومستوى معيشة المواطن التركي وإحدى المؤشرات التي تدل على مدى الديناميكية التي يتمتع بها الحزب، هي الشعبية التي تأكدت، في انتخابه مره أخرى في عام ٢٠٠٧، "حيث ارتفعت نسبة المصوتين له من ٣٤% في الانتخابات السابقة إلى ٤٧% في انتخابات ٢٠٠٧"[١٠٨]

النزاهة التي أثبتها قادته طيلة عهد حكم الحزب: يشير البعض إلى أن النزاهة والمصداقية التي يتمتع بها قادة الحزب، وخصوصا أردوغان وغول، تعتبر من أهم العوامل التي أسهمت في فوز الحزب وازدياد شعبيته فقد تم وصف الحزب في الإعلام التركي بـ"الحزب الأبيض" بسبب نزاهة قادته وهو ما كان يتطلع إليه الأتراك لكثرة ما عاناه المجتمع التركي من فساد في الحياة السياسية[١٠٩]

المكتسبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققها الحزب: إن المكتسبات التي حققها حزب العدالة والتنمية، تجد لها مظاهر واقعية تتجلى على صعيد الحياة السياسية، بالانفراج الذي

---

[١٠٦] أنظر إبراهيم أوزتوك، التحولات الاقتصادية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص٤٧-٤٩

[١٠٧] أنظر http://www.watnnews.net/NewsDetails.aspx?NewsID=12948

[١٠٨] أنظر قراءة في نتائج الانتخابات التركية ٢٠٠٧، مركز الجزيرة للدراسات.

[١٠٩] أنظر محمد سليمان، تجربة حزب العدالة والتنمية التركي(٢) "شهادة في التميز والإبداع"، مجلة العصر، ٢٠-٦-٢٠٠٤

حققه إرخاء قبضة العسكر عن أجهزة الدولة، وازدهار الحالة الديمقراطية نتيجة لذلك ونجد أيضا المكتسبات الاقتصادية التي تمظهرت في تبوء الاقتصاد التركي مكانة مميزة بين الاقتصادات العالمية وارتفاع المؤشرات الاقتصادية، التي انعكست على مستوى معيشة المواطن التركي، وخلق تغيرات عملية في المجتمع التركي مما حدى بالبعض إلى "القول بأن أداء الإسلاميين في الحكم -ومن خلال النماذج التي نعرفها وبدرجة أساس التجربة التركية التي تعد أنصع نموذج لحد الساعة- هو أداء نجده ساطعا ليس بشعارات إسلامية فضفاضة، بل ببرامج وإنجازات ميدانية؛ إذ جعلت الماء والكهرباء ووسائل النقل، والخبز يصل إلى كل بيت، وطرقات معبدة ونظيفة، وعشرات الآلاف من الطلبة يحصلون على منح، وعجزة وكبائر السن يتمتعون بتفضيلات وتسهيلات، وخدمات اجتماعية راقية ، وخزائن البلديات بفائض كبير ساهم في تأسيس شركات تدر أرباحا مهمة"[١١٠]

الاعتدال والوسطية: إن الجيل الذي أسس حزب العدالة والتنمية، هو الجيل الثالث من الحركة الإسلامية في تركيا وهم يحاولون –بعد تأمل مسيرة الحركة- أن يبتعدوا عن سياسة فرض الإسلام وقواعده، بل يحاولون التعبير عن سياساتهم في جوار الآخرين، على أسس من المساواة، واتباع أساليب التفاوض والحوار مع الآخر للوصول إلى الحلول الوسطية وهم في تبنيهم هذه السياسة يحققون ما أسموه "الديمقراطية المحافظة" وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب، والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثان" [١١١] وهو ما يعبر عن روح الاعتدال والوسطية التي يتسم بها الإسلام، والتي تعطيه القدرة على احتواء الاتجاهات المختلفة تحت مظلته

المرونة والإدارة الجيدة للقضايا الحساسة داخل وخارج تركيا: يعتقد البعض بأن تجربة حزب العدالة والتنمية من أرقى التجارب الإسلامية، لما استطاعه هذا الحزب من تجاوز لأساليب العمل التقليدية للأحزاب الإسلامية إذ أصبح أكثر مرونة، وأكثر نضجا واستيعابا لتعقيدات الحياة السياسية، ولديه القدرة على الاستفادة من الفرص الممكنة لتحقيق إنجازات أكثر[١١٢]

انشقاق أردوغان عن أربكان: لقد كان أردوغان عضوا في الأحزاب التي أسسها أربكان واحد تلو الآخر، من الخلاص الوطني إلى حزب الرفاه، إلى حزب الفضيلة وخلال نشاطه تعرض أردوغان إحدى المرات (عام١٩٩٨) إلى تهمة التحريض على الكراهية الدينية بسبب استشهاده بأبيات شعر دينية في إحدى خطاباته مع الجمهور، وقامت السلطات بسجنه وحرمته من العمل في الوظائف الحكومية والترشيح للانتخابات العامة وقد أثرت هذه الحادثة في أسلوب عمله وتوجهه، حيث تنبه لإمكانية حرمانه للأبد من العمل السياسي، إذا استمر بنفس الأسلوب، مثلما حصل مع أستاذه أربكان ولذلك قام بالانشقاق عن أربكان مع عدد من زملائه منهم عبدالله غول، وأسسو حزب العدالة والتنمية

---

[١١٠] إدريس بووانو، مقابلة على موقع الإسلام اليوم، http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-89-9804.htm

[١١١] كمال السعيد حبيب، الإسلاميون الأتراك من الهامش إلى المركز، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص١١٦

[١١٢] أنظر نواف القديمي، لماذا أرفع قبعتي لحزب العدالة والتنمية، موقع الإسلام اليوم، http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-41-133745.htm

٢٠٠١، وسارع الحزب لنفي أي صلة له بالتيار الإسلامي وبأربكان فقام أردوغان بالإعلان أن حزبه سوف يحافظ على أسس النظام الجمهوري، ولن يصطدم مع القوات المسلحة التركية، و قال "سنتبع سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها 99%من مواطني تركيا"[١١٣]

وإن انشقاق أردوغان عن أربكان، واستفادته من تجربة أستاذه، كانت إحدى عوامل نجاح الحزب الجديد، وزيادة مقبوليته وشعبيته فهو بذلك أسكت الأصوات العلمانية عن اتهامه بالتعصب الديني، وعمل على إحداث تغيير تاريخي ونوعي في سياسة التيار الإسلامي في تركيا، حقق إلى حد الآن كثيرا من النجاحات، وطرح رؤية عمل جديدة قابلة للدراسة والتقويم والتطوير، وهو ما يؤكد تماما على ديناميكية العمل الإسلامي المنشود، وضرورة تحديثه بما ينسجم مع التغيرات العالمية والمحلية وما لا يتنافى في الوقت نفسه مع الأسس الإسلامية الثابتة

المقاربة الاقتصادية والتنموية التي يتبناها الحزب وما حققته على أرض الواقع من نتائج ملموسة[١١٤]

تحييد دور الجيش: قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بخطوات عملية من أجل إجراء تعديلات في بنية المؤسسات التركية وتشريعاتها الدستورية والقانونية، لتتوافق مع معايير كوبنهاجن التي تضمن مبادئ الديمقراطية، وتكرس مفهوم دولة القانون، وتراعي حقوق الإنسان وتضمن حماية الأقليات وذلك من أجل تحقيق هدف تركيا بالانضمام للاتحاد الأوروبي، وكانت الخطوة الأكثر أهمية هي الحد من سيطرة العسكر على الحياة السياسية في تركيا ولذلك أجريت تعديلات على وضع مجلس الأمن القومي الذي كان يعزز نفوذ العسكريين، بحيث تحول إلى مجلس استشاري، وتقلص دور المؤسسة العسكرية في السياسة بشكل دستوري وقانوني[١١٥]

- النزاهة التي أثبتها قادته طيلة عهد حكم الحزب
- المكتسبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققها الحزب
- الاعتدال والوسطية
- البحث عن المشترك مع الآخر، كيفما كانت مشاربه الفكرية وخلفيته الأيدولوجية
- المرونة والإدارة الجيدة للقضايا الحساسة داخل وخارج تركيا
- المقاربة الاقتصادية والتنموية التي يتبناها الحزب وما حققته على أرض الواقع من نتائج ملموسة[١١٦]

---

[١١٣] أنظر رجب طيب أردوغان، ويكيبيديا http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%AC%D8%A8_%D8%B7%D9%8A%D8%A8_%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86

[١١٤] إدريس بووانو، مقابلة على موقع الإسلام اليوم، http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-89-9804.htm

[١١٥] أنظر طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية..تفكيك القيضة الحديدية، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص٧٩

[١١٦] إدريس بووانو، مقابلة على موقع الإسلام اليوم، http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-89-9804.htm

تاسعا: الدور الحالي لتركيا في المنطقة

دور تركيا في القضية الفلسطينية:

تركز تركيا في السنوات الأخيرة على إحلال السلام في المنطقة من خلال دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، إذ تشكل القضية الفلسطينية محورا مهما في سياسة تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط وتسعى تركيا من خلال دورها إلى وقف العنف بين الإسرائيليين و الفلسطينيين مع الحفاظ على علاقاتها طيبة مع الطرفين، وقد قامت تركيا بخطوات عملية في هذا الاتجاه كإنشاء المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي الاجتماعي، وإنشاء فرع من الوكالة التركية للتعاون والتنمية في الضفة الغربية، إضافة إلى إدارة منطقة صناعية على الحدود بين إسرائيل وغزة[١١٧] ودورها في كسر الحصار على غزة وما تعرضت له العلاقات الإسرائيلية التركية من توتر بسبب موقف تركيا من الحصار، وما حصل من استشهاد تسعة ناشطين أتراك على ظهر سفينة مرمرة المتجهة إلى غزة لفك الحصار[١١٨]

ومن ضمن مساعيها في المشاركة في إحلال السلام، دور الوساطة بين إسرائيل وسورية، ولكن هذا الدور تعرض لتراجع بسبب موقف تركيا من حصار غزة، حيث أصبحت إسرائيل بإمكانية اعتبار تركيا وسيطا محايدا بعد الانتقادات الشديدة التي وجهتها تركيا للهجوم الإسرائيلي على غزة، ولكن تركيا تؤكد أنها مستعدة لاستئناف دور الوساطة من جديد[١١٩] فالعلاقات التركية- السورية تشكل أهمية خاصة للبلدين، فتركيا تعتقد أن سورية هي البوابة التي تستطيع أن تدخل من خلالها إلى قضايا المنطقة، وهو ما يدعم المفاوضات السورية-الإسرائيلية لصالح دمشق، وفي الوقت نفسه يزيد من القوة الإقليمية لتركيا، على حساب تراجع إيران كقوة منافسة لتركيا في قيادة المنطقة إضافة إلى أن هناك مصالح تركية-سورية مشتركة تتمثل في ضبط قضية الأكراد ومنعهم من إقامة دولة مستقلة على أجزاء أراضي كردستان التاريخية الواقعة ضمن حدود كل من البلدين[١٢٠]

الدور التركي في العراق:

يشكل العراق أهمية خاصة لتركيا لما بين البلدين من مصالح وقضايا مشتركة تاريخيا، وإن العلاقات بين البلدين أصبحت حاجة أمنية واقتصادية واستراتيجية لكل منهما، خصوصا بعد احتلال العراق(٢٠٠٣)، ورفض تركيا السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها لغزو العراق، لما له من انعكاسات خطيرة تتمثل بشكل أساسي من الخطر الأمني الذي يتهدد تركيا جراء الفوضى التي صاحبت سقوط النظام وغياب السلطة، والتي تتركز في قضية الأكراد وقلق تركيا من أن يقوم

---

[١١٧] أنظر بولنت أراس، السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/527D6177-3049-4E4C-B32F-489485629A78.htm

[١١٨] أنظر تركيا و"إسرائيل" وحصار غزة بعد الاعتداء على أسطول الحرية، جريدة السبيل ٢١حزيران ٢٠١٠

[١١٩] (تركيا مستعدة لاستئناف الوساطة بين إسرائيل وسوريا)، موقع صحيفة النبراس

[١٢٠] أنظر مصطفى اللباد، تركيا والعرب شروط التعاون المثمر، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص٢٢١-٢٢٣

الأكراد باستغلال الأوضاع لإقامة دولة مستقلة لهم في شمال العراق، وما قد يثير ذلك من فتن وتمرد في مجتمع الأكراد في تركيا الذي يمثل ما يقارب ثلث المجتمع في تركيا وقد قام بالفعل حزب العمال الكردستاني باستغلال الحالة التي أفرزتها الحرب في العراق، واتخذ من بعض المناطق الحدودية(الإيرانية، والتركية) مكانا للمعسكرات التدريبية، ولشن هجمات ضد تركيا الأمر الذي حدى بتركيا للتهديد بالتدخل العسكري في شمال العراق، وهو ما يستبعده كثيرون لما له من أثر على العلاقات التركية- الأمريكية، ولما قد يوقعه من أضرار في الاقتصاد التركي[١٢١]

وكي تضمن تركيا لنفسها حضورا في العراق، وتشارك في ضبط الأوضاع، فإنا قامت بالتغلغل في العراق، عن طريق فتح القنصليات، وإنشاء العديد من الشركات، وزيادة حجم التجارة بين البلدين، إضافة إلى استثمار قضية المياه بين البلدين كون الأراضي العراقية ترتوي من تركيا[١٢٢] وعقد اتفاقية التعاون العسكري(٢٠٠٩) التي وقعتها تركيا مع العراق في أنقرة، من أجل مكافحة الأكراد المتمردين، الذين لجأوا إلى كردستان العراق، و التي تنص على تعاون البلدين وخاصة في مجال التدريب العسكري والجانب التقني[١٢٣] **إضافة إلى عودة رحلات القطار المباشرة بين تركيا والعراق** [١٢٤]

[١٢١] أنظر سليم كاطع علي، الأزمة الكردية وأثرها على العلاقات الأمريكية-الكردية

[١٢٢] أنظر ساطع راجي، الدور التركي في العراق، جريدة الاتحاد، http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=75768

[١٢٣] "اتفاقية تعاون عسكري بين تركيا والعراق"، http://www.rnw.nl/arabic/article/5508

[١٢٤] http://www.aljarida.com/aljarida/Article.aspx?id=148449

هناك أكثر من سبب، دفع بعدد من المتابعين السياسيين إلى الحديث عن احتمالية قيام تركيا بدور الوساطة بين النظام السوري والمعارضة الإسلامية المتمثلة بالإخوان المسلمين، ومنها:

- أن الحزب الحاكم في تركيا من أصول إسلامية، ومن المتوقع منه أن يقوم بتحركات سياسية لدمج التيارات الإسلامية الأخرى في المنطقة بالحياة السياسية للدول التي ينتمون إليها، ومن المعروف أن سورية من أهم الدول الإقليمية بالنسبة لتركيا
- حرص تركيا على تحقيق مصالح للنظام السوري، والحفاظ على الاستقرار والأمن في سورية الذي يعتبر عاملا مهما في استقرار الأوضاع في تركيا كونها تخما جغرافيا لها
- تعليق الإخوان المسلمين في سورية لنشاطهم المعارض إبان الحرب على غزة، وهو ما اعتبره البعض، خطوة للبحث عن مساحة للمفاوضات مع النظام السوري، وإيجاد شريك ثالث يقوم بالعملية، وتعتبر تركيا وسيطا مناسبا لما تلعبه من أدوار مشابهة في المنطقة، ومع سورية بالذات
- مناشدة نائب تركي من حزب العدالة والتنمية، خلال لقاء مع نواب سوريين في دمشق، بشار الأسد من أجل تطبيع العلاقات مع الإخوان

ورغم ذلك فإن هناك ما يشير إلى عدم قيام مثل هذه الوساطة، إلا في حالة طلب النظام السوري من تركيا القيام بذلك، فتركيا لا تضحي بعلاقاتها الجيدة مع النظام السوري، وحتى وإن إرادت العمل على تخفيف التوتر بين الطرفين وتقليص المسافة بينهم، فستكون عن طريق شخصيات حكومية، وليس عبر مؤسسات الدولة وما يأتي أيضا في سياق عدم ترجيح قيام وساطة من هذا النوع، أن الناطق الرسمي باسم جماعة الإخوان المسلمين في سورية(الأستاذ زهير سالم) صرح بما ينفي طلب الإخوان بقيام هذه الوساطة، حيث قال: "عندما سئلنا: هل تريدون وساطة تركية؟ قلنا لهم: إنكم تتوسطون بين الحكومة السورية وبين الإسرائيليين، لكننا لا نظن أن السوريين يحتاجون للوسطاء، إذا كانت هناك رغبة حقيقية في توفير المناخ الذي تقتضيه المقاومة والممانعة[١٢٥]"

كيف تستطيع جماعة الأخوان المسلمين الاستفادة من التجربة الإسلامية في تركيا:

إن جماعة الإخوان المسلمين في سورية، بحاجة –كغيرها من الحركات الإسلامية- إلى إحداث تغييرات وتعديلات على برنامج عملها السياسي بما يتلاءم مع الواقع السياسي المتغير، وتعتبر التجربة التركية نموذجا مختلفا وناجحا تستطيع الجماعة من خلال تأمله ودراسته أن تستفيد من الأخطاء ومن الإيجابيات الخاصة بهذا النموذج، من خلال:

---

[١٢٥] "توضيح من الناطق الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين في سورية"، المرصد السوري لحقوق الإنسان،والطاهر إبراهيم، "أي أفق للتسوية بين النظام السوري والإخوان المسلمين؟،المرصد السوري لحقوق الإنسان -http://www.syriahr.com/29-9-2009 syrian%20observatory22.htm، و"باحث يستبعد توسط تركيا بين الإخوان والنظام السوري، قدس برس http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1239888820488&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout

الخروج من حالة الانغلاق، والقيام بخطوات مدروسة للانفتاح على المجتمع السوري، والعربي والعالمي، ومن الخطوات الممكن القيام بها، فتح مكتب متخصص للجماعة مسؤول عن التواصل مع المجتمعات في المستويات الثلاثة(المحلي(السوري)، العربي، العالمي)

اتباع سياسة عدم الاصطدام مع الآخر أي كان، ومحاولة خلق جسور للتواصل، ومساحات مشتركة للحوار، ومنها القيام بعقد مؤتمرات لبحث المصالح المشتركة وطرق التعاون مع الأطياف السياسية الأخرى على الساحة السياسية السورية، والقيام بنشاطات مشتركة معهم

تبني استراتيجية للعمل في المرحلة القادمة وذلك بعقد ورش عمل وندوات، وإشراك مختصين من الحركات الإسلامية للاستفادة من خبرتهم وعلمهم من أجل تطوير آليات العمل السياسي للجماعة بطريقة تقترب بها نحو تحقيق أهدافها بالاستفادة من إيجابيات وتلافي سلبيات المراحل السابقة

الالتزام بالديمقراطية كأسلوب عمل على النطاق الداخلي للجماعة بتطبيق مبادئ الديمقراطية المنسجمة منها مع المبادئ الإسلامية، والتركيز في خطابها الإعلامي على مبادئ الديمقراطية والتعددية الحزبية وتداول السلطة

العمل على التواصل مع حزب العدالة والتنمية، للاستفادة من خبراته وخبرائه لتحسين واقع المعارضة السوري، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين ويتم ذلك من خلال تشكيل لجنة لدراسة الاحتمالات الواقعية الممكن طرحها على الجانب التركي، وللقيام بالتواصل المباشر معهم لعرض المقترحات

عاشرا: النتائج والتوصيات

النتائج:

إن خصوصية التجربة التركية، نابعة من دورها في التاريخ الإسلامي، ومن أهميتها الجيوسياسية ووقوعها في قارتي آسيا وأوروبا

إن علمانية الدولة التركية الحديثة، لم تستطع إطفاء الحركة الإسلامية، بل على العكس، تحاول الحركة الإسلامية التركية اليوم ممثلة بالعدالة والتنمية، الاستفادة من بعض المبادئ العلمانية في سبيل تحقيق أهدافها السامية

كان للمؤسسة العسكرية دور كبير في إدارة الحياة السياسية في تركيا، منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة، ولكن حكومة العدالة والتنمية حدت من دور هذه المؤسسة قانونيا ودستوريا

إن بدايات الحركة الإسلامية في تركيا كانت من خلال الطرق الصوفية التي تبنوا شيوخها حركات التمرد ضد العلمانية، وكان مؤسسي الأحزاب الإسلامية السياسية فيما بعد من تلامذة هذه الطرق الصوفية وخاصة النقشبندية

إن منظومة العلاقات التركية -الدولية- الإقليمية تجعل منها دولة ذات أهمية في السياسة الدولية لما تستطيع أن تقوده من مفاوضات ومبادرات

تقود الحركة الإسلامية التي تحكم تركيا اليوم، نقلة نوعية على الصعيد الخارجي والداخلي في تركيا وعلى صعيد مسار الحركة الإسلامية نفسها

استفادت التجربة الإسلامية للحكم في تركيا، من أخطاء الحركة الإسلامية التركية ومن نقاط ضعف العلمانية في الوقت نفسه، لتعديل مسارها الحركي السياسي

إن هناك اختلافا جوهريا بين خلفية التجربة الإسلامية التركية، والمناخ السياسي الذي نشأت وتطورت فيه، وبين ظروف التجربة الإسلامية العربية حيث أن الحركة الإسلامية في تركيا تطورت في مناخ علماني معاد للإسلام، بينما التجربة العربية نشأت واستمرت في مناخ دول تقول في دساتيرها أن دين الدولة هو الإسلام وفي جانب آخر، إن المناخ السياسي في تركيا يختلف عن الدول العربية من حيث كون تركيا دولة تطبق مبدأ الديمقراطية الحقيقية وتداول السلطة وهو ما ساهم بشكل أساسي في وصول الإسلاميين إلى السلطة في تركيا أما الدول العربية فتعاني من هشاشة الجانب التنفيذي في تطبيق الديمقراطية، وتطبيقها في الحد الأدنى لأغراض تحقيق بعض التنفيس لقوى المعارضة[١٢٦]

تواجه التجربة الإسلامية للحكم في تركيا جملة من التحديات على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي

تشكل التجربة الإسلامية في تركيا، نموذجا مختلفا ومهما للحركات الإسلامية الأخرى لدراساتها والاستفادة منها والتعاون معها إن أمكن

---

[١٢٦] أنظر ياسر الزعاترة، المقارنة الخاطئة بين التجربة التركية والعربية في الديمقراطية، المعرفة، الجزيرة نت

التوصيات:

متابعة مسار الحركة الإسلامية في تركيا، ودراستها بشكل معمق

فتح قنوات تواصل بين الحركات الإسلامية الأخرى، والحركة الإسلامية في تركيا، وذلك من خلال مؤتمرات وندوات مشتركة

إعادة التفكير في أسلوب المواجهة المباشرة واستبعاد الآخر، الذي تبنته أغلب الحركات الإسلامية، وانتهاج نهج العمل بالقواسم المشتركة والتعاون بدل سياسة الاقصاء، لأن هذا النهج أثبت جدواه في الحالة التركية

تركيز جهود العمل السياسي على خلق المناخ الديمقراطي الحقيقي، وتكريس التعددية الحزبية لضمان تطبيق مبدأ تداول السلطة، الذي إذا ما طبق بنزاهة سيوصل الإسلاميين في البلاد العربية إلى السلطة لما لهم من رصيد جماهيري يضمن لهم النجاح في الانتخابات العامة

ضرورة انفتاح الحركات الإسلامية العربية على التيارات السياسية الأخرى، وعلى واقع مجتمعاتها تماهيا مع ما فعلته الحركة الإسلامية التركية التي انفتحت على كل فئات الشعب والحركات السياسية فيه[١٢٧]

دراسة التغيرات التي تطرأ على المجتمعات السياسية الدولية والإقليمية والمحلية، للاستفادة منها في تقويم مسارات الحركات الإسلامية

[١٢٧] أنظر مختار الغوث، حوار حول تجربة الحركة الإسلامية بتركيا ونظيراتها العربية، الإسلاميون إسلام أونلاين.

الخاتمة

تعد التجربة الإسلامية للحكم في تركيا، من التجارب الرائدة في العمل السياسي الإسلامي المعاصر وذلك لما وصلت إليه من نتائج لم يسبقها إليها أحد، ولنهجها المختلف الذي يتسم بسمات عصرية تحقق من خلالها تطورات مهمة في تاريخ العمل الإسلامي السياسي فاختلاف النموذج التركي، نابع من عدة جوانب، أهمها النظرة الواقعية والعملية للعمل السياسي، والابتعاد عن الخطاب العاطفي، إلى صالح لغة الأرقام والوقائع والإنجازات، الأقرب إلى لغة العصر كما يتميز بالطبيعة الاحتوائية والأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، وهو ما يدل على حنكة سياسية، وذكاء سياسي إضافة إلى عدم انتهاجه سياسة الاستعداء، وتركه دائما مساحة للحوار مع الآخر أيا كان، وهو ما ينسجم مع الروح الإسلامية الأصيلة وإن التركيز على الجانب الاقتصادي يعد أيضا من أهم عوامل نجاح التجربة الإسلامية في الحكم في تركيا متمثلة حاليا في حزب العدالة والتنمية، لما يؤدي إليه من تزايد في شعبية الحزب وموثوقيته لدى الجمهور التركي

ومن هنا تتولد ضرورة التفات التيارات الإسلامية المعاصرة، إلى النموذج التركي، وذلك عن طريق متابعة إنجازاته، ودراسته بشكل علمي من أجل الاستفادة من أخطائه والبحث عن عوامل نجاحه ومن المهم أيضا، إيجاد سبل للتواصل مع التيار الإسلامي في تركيا، بإيجاد شبكة تواصل إسلامية، بحيث تستفيد الحركات الإسلامية من تجارب بعضها البعض، عن طريق عقد مؤتمرات عالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة التركية، والمراحل التي مرت بها حتى وصلت إلى ما يسميه بعض المحللين السياسيين ب"النضج السياسي"

تم البحث في ٢٠١٠/١٠/٣
التحديث الأول: في ٢٠١١/٢/١ الموافق ١٤٣٢/٢/٢٨